جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

الأثر التنموي لتسجيل الاراضي للنساء في الضفة الغربية

فلسطين محمد رفيق قنيبي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1444هـ / 2022ا

الأثر التنموي لتسجيل الاراضي للنساء في الضفة الغربية

إعداد:

فلسطين محمد رفيق قنيبي

بكالوريوس هندسة زراعية تخصص تربة وري– جامعة الخليل – فلسطين

إشراف: الدكتور ثمين هيجاوي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية / معهد التنمية المستدامة / كلية الدراسات العليا – جامعة القدس

1444هـ / 2022م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

الأثر التنموي لتسجيل الاراضي للنساء في الضفة الغربية

اسم الطالب: فلسطين محمد رفيق قنيبي

الرقم الجامعي: 22012175

إشراف: د. ثمين هيجاوي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2022/11/1من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

رئيس لجنة المناقشة: د. ثمين هيجاوي التوقيع:.....

ممتحناً داخلياً: د. سامر رداد التوقيع:.....

ممتحناً خارجياً: د. حسين عيسة التوقيع:.....

القدس– فلسطين

1444هـ / 2022م

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة وأمي وزوجي العزيز وأبنائي .....

إلى إخوتي وأخواتي وأقاربي وصديقاتي .....

إلى شهدائنا الأبرار .....

إلى أسرانا البواسل .....

إلى أساتذتي الأفاضل .....

إلى زملائي وزميلاتي .....

إلى فريق العمل في مركز أبحاث الأراضي .....

إلى كل من ساهم في إنجاح هذه الرسالة .....

إقرار

أقـر أنـا معـدة الرسـالة، بأنهـا قـدمت لجامعـة القـدس، لنيـل درجـة الماجسـتير، وأنهـا نتيجـة أبحـاثي الخاصـة، باسـتثناء مـا تـم الإشـارة إليـه حيثمـا ورد، وأن هـذه الدراسـة، أو أي جـزء منها، لم تقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

اسم الطالب: فلسطين محمد رفيق قنيبي

التاريخ: 1 / 11 /2022م

الشكر والتقدير

قال تعالى " **لئن شكرتم لأزيدنكم** " **(إبراهيم ,7/14)**

بداية أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور الفاضل ثمين هجاوي الذي أشرف على هذه الرسالة ولم يدخر جهدا في ارشادي ومتابعتي خطوة خطوة لإنجاز هذا العمل، والشكر الجزيل إلى جميع أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية في معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس فرع دورا.

كما أشكر كل من ساهم في إنجاح هذه الدراسة من فريق مركز أبحاث الأراضي ممثلا بالدكتور الرائع محمد سليميه الذي لم يتوانى للحظة في تقديم النصح والارشاد والاستاذ وليد حجازي والاستاذة إيناس أسعد، وجزيل الشكر للجنة التحكيم ممثلة بالدكتور فواز أبو زر والدكتور حسين عيسة والدكتور محمد سليميه الذين قاموا بتحكيم أداة الدراسة مما أدى إلى الارتقاء بمصداقيتها، وشكر خاص إلى من وقف بجانبي خطوة بخطوة لإنجاز هذا العمل زوجي أشرف الشماس. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى المهندس طارق عمرو والمحامي رامي عمرو.

الأثر التنموي لتسجيل الاراضي للنساء في الضفة الغربية

إعداد: فلسطين محمد رفيق قنيبي إشراف: د. ثمين هجاوي

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأثر التنموي لتسجيل الاراضي للنساء في الضفة الغربية، ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الكمي والاستنباطي، حيث استخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات، وتم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (399) امرأة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وأظهرت النتائج أن واقع تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن جاء بدرجة موافقة متوسطة، بمتوسط حسابي (2.46) ونسبة مئوية بلغت (49.2%)، وهذا يدل على أن تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية لم يرقى إلى المستوى المطلوب لحصول المرأة على حقوقها في الأرض، لذا يجب العمل على توعية المواطنين بضرورة إعطاء المرأة حقوقها كاملة في الأرض التي تورث لهم.

وأن مستوى الدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن جاء بدرجة موافقة متوسطة، بمتوسط حسابي (2.91) ونسبة مئوية بلغت (58.2%)، وجاءت التنمية الاقتصادية أولاً ثم التنمية الاجتماعية ثانياً، أي أن عدم حصول المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية على حقها في تملك الأرض أدى إلى إضعاف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها وللمجتمع، ومن أجل تجاوز هذه المشكلة يجب العمل تسريع وتيرة إنجاز تسجيل الأراضي ومضاعفة الجهود لتحقيق الهدف المرجو وهو تسوية كامل أراضي الضفة الغربية الذي يسهم في حل مشكلات ميراث المرأة.

وتبين أن مستوى التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن جاء بدرجة موافقة كبيرة، بمتوسط حسابي (3.90) ونسبة مئوية بلغت (78.0%). وهذا يدل على أن تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية يواجه تحديات ومعيقات كبيرة، لذا يجب العمل على تذليل تلك التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من خلال نشر الوعي وتثقيف الناس بضرورة حصول المرأة على حقوقها كاملة وتمكينها في المجتمع.

كما أظهرت النتائج أن تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية يؤثر إيجابياً في التنمية، حيث فسرت ما مقداره (53.7%) من تباين "التنمية"، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود تأثير دال إحصائياً لسعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية في (التنمية 1967–2021)، ~~حيث~~ فسر ما مقداره (18.5%) من تباين "التنمية"، نستنتج من ذلك إن تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية له تأثير إيجابي على التنمية 1967–2021، سواء التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية.

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية سالبة بين التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي وبين الدور التنموي الكلي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات، حيث بلغ معامل الارتباط للعلاقة بينهما (-.302) بدلالة إحصائية (0.001).

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي، لصالح اللواتي مستواهن التعليمي (دراسات عليا)، ومستوى الدخل لصالح اللواتي مستوى دخلهن (متوسط)، وحيوية موقع الأرض، لصالح اللواتي أرضهن ذات حيوية (عالية) و(متوسطة). وهذا يعني أن البلديات والمجالس المحلية عليها أن تقوم بتقديم الخدمات لكافة المناطق التي تديرها من شق الطرق وتعبيدها، وتمديد شبكات المياه والكهرباء وخاصة المناطق التي لا تصلها هذه الخدمات، وهذا يسهم في رفع قيمة الأراضي وزيادة التنمية في المنطقة المستهدفة.

وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغيرات المستوى التعليمي، مستوى الدخل، وحيوية موقع الأرض.

الكلمات المفتاحية: الأثر التنموي، تسجيل الأراضي، النساء الفلسطينيات.

The Developmental Impact of Land Registration for Women in The West Bank

Prepared by: Falestine Eknibi Supervised by: Dr. Thameen Hijawi

Abstract

The study aimed to identify the developmental impact of land registration for women in the West Bank, and to achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive, quantitative and deductive analytical approach, where the study used a questionnaire to collect data, and the study was applied to a sample of (399) women, who were chosen by random method. The results showed that the reality of land registration for Palestinian women in the West Bank, from their point of view, came to a medium degree of approval, with a mean (2.46) and a percentage of (49.2%), and this indicates that land registration for Palestinian women in the West Bank did not reach the level required for women to obtain their lands. On her rights to land, it is necessary to work on educating citizens about the necessity of giving women their full rights in the land that is bequeathed to them.

And that the level of the developmental role of land registration for Palestinian women in the West Bank, from their point of view, came to a medium degree of approval, with a mean of (2.91) and a percentage of (58.2%). Her right to own land has weakened the economic and social development of her and society. In order to overcome this problem, work must be done to speed up the pace of land registration and redouble efforts to achieve the desired goal, which is the settlement of the entire West Bank lands, which contributes to solving the problems of women's inheritance.

It was found that the level of challenges and obstacles facing Palestinian women's land registration in the West Bank from their point of view came to a large degree of agreement, with a mean of (3.90) and a percentage of (78.0%). This indicates that land registration for Palestinian women in the West Bank faces great challenges and obstacles, so work must be done to overcome those challenges and obstacles facing Palestinian women's land registration in the West Bank by spreading awareness and educating people about the need for women to obtain their full rights and empower them in society.

The results also showed a statistically significant effect of land registration for Palestinian women in the West Bank on development from 1967-2021, as they explained the amount of (53.7%) of the "development" variance. The study also found a statistically significant effect of the price per square meter of land owned by Palestinian women. In the West Bank (Development 1967-2021), where he explained the amount of (18.5%) of the variance of "development", we conclude from this that the registration of land for Palestinian women in the West Bank has a positive impact on development 1967-2021, whether economic development or development Social.

The study also found a negative inverse relationship between the challenges and obstacles facing land registration and the overall developmental role of land registration for Palestinian women, where the correlation coefficient of the relationship between them was (-.302) with a statistical significance (0.001).

The results showed that there were statistically significant differences between the average scores of Palestinian women for the developmental role of their land registration in the West Bank from (1967 - 2021) due to the educational level variable, in favor of those whose educational level (higher studies), and the income level in favor of those whose income level (medium), and the vitality of the land site, for the benefit of those whose land is of (high) and (medium) vitality. This means that municipalities and local councils have to provide services to all areas they manage, including building and paving roads, and extending water and electricity networks, especially areas that are not reached by these services, and this contributes to raising the value of land and increasing development in the target area.

The results showed that there were no statistically significant differences between the average scores of Palestinian women in the challenges and obstacles facing their land registration in the West Bank from (1967 - 2021) due to the variables of educational level, income level, and the vitality of the land location.

Keywords: Developmental impact, land registration, Palestinian women.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

يعتبر تسجيل الأراضي إجراءً ضرورياً وهاماً لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومكوناً رئيسياً من مكونات الاستثمار العام في البلدان النامية، ومن المهم بمكان أن يكون صانعو القرار على إطلاع على مدى وطبيعة الفوائد المتوقعة من تسوية الأراضي وتسجيلها لما لها من منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية مهمة وكبيرة إذا طبقت بأساليب سليمة ومدروسة، ولهذا فإن الإجابة على الأسئلة الأساسية المتعلقة بالآثار المالية والاقتصادية المتوقعة لتسوية الأراضي وتسجيلها مهمة من أجل اتخاذ قرارات موضوعية تسمح بحصاد أكبر منفعة ممكنة من هذا الاستثمار العام.

لا شك أن التسوية الكاملة للأراضي غير المسجلة ستكون لها تداعيات سياسية وقانونية واقتصادية ومالية واجتماعية وبيئية كبيرة، فعلى سبيل المثال، التسجيل في دائرة الأراضي أو غيابه له أهمية حاسمة في تحديد ملكية الأراضي في الضفة الغربية، وبالأخص في المناطق المسماة "ج"، ولكي يتم إثبات الملكية لا بد من امتلاك صاحب الأرض على الكوشان (سند الملكية) العثماني كوثائق تثبت ملكية الفرد للأرض حتى لو لم يتم زراعتها، ولكن نادراً ما يمتلك الفلسطينيون في الضفة الغربية كوشان عثماني أو سند ملكية، حتى عندما يتوفر الكوشان

العثماني، غالباً ما يتطلب الأمر إجراء تحقيقات مكثفة لتحديد حدود الأرض بدقة كما يشير إليها الكوشان، ولكن في التسوية تحدد حدود الأرض بشكل واضح وصريح، ويحصل المالك على سند ملكية ودليل قاطع على الملكية لا يمكن الطعن فيه إلا في ظروف استثنائية (حن، 2019).

ومن الناحية القانونية، يعزز تثبيت الملكيات وإفرازها أمن الحيازة ويحد من حالات الطعن والإشكاليات القانونية، ويقلل عبء العمل الحكومي بعد إنجاز التسوية على كل من سلطة الأراضي والمحاكم، أما المنافع الاقتصادية والمالية المتوقعة فتشمل تعزيز الاستثمار، وتحسين الوصول إلى الائتمان، وتوسيع سوق الأراضي، وزيادة قيمة الأراضي، وزيادة تنقل العمالة، وتعزيز الإيرادات الحكومية، وتوفير مستويات أعلى من النشاط الاقتصادي وكفاءة التخصيص وغيرها (Piza, 2016).

وتختلف درجة الاستفادة من المنافع الاقتصادية والمالية لتسوية الأراضي من بلد إلى آخر وتعتمد على توفر البيئة المواتية مثل ترتيبات السوق الفعالة والسياسات الحكومية المكملة والبنية التحتية الملاءمة، والتي ستركز عليها هذه الدراسة. ولذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والمالية المتوقعة لتسوية الأراضي وأسباب التفاوت بين الدول المختلفة لما يحمله هذا الموضوع من أهمية لصانعي القرار لاتخاذ التدابير والتدخلات اللازمة لتعزيز المنافع المرجوة (Yami & Snyder, 2016).

2.1 مشكلة الدراسة

إن لتأمين حقوق ملكية الأراضي وتحديدها تحديداً واضحا فوائد جمة، لاسيما بالنسبة للنساء والفئات الأخرى الأولى بالرعاية، إن الأراضي في العادة العقار الأساسي للأسرة، وتعكس ملكيتها المساواة في الفرص، بما في ذلك تمكين المرأة من المساومة، وقدرة الوالدين على الاستثمار في

الرفاهة البدنية والاقتصادية لأطفالهم، والصمود في وجه المرض المفاجئ والأزمات المالية وغيرها من الصدمات الشديدة، وفي العديد من المناطق، تعجز المرأة عن تملك الأرض أو نقل ملكيتها أو وراثتها، مما يحرمها من الفرص الاقتصادية ويقحمها في منازعات حول الميراث، وقد واجهت مشاريع تسجيل الأراضي العديد من المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعاني النساء الفلسطينيات من هضم حقوقهن في الميراث والتملك، بحكم أن المجتمع الفلسطيني كبقية المجتمعات العربية هو مجتمع ذكوري لا يؤمن بتسجيل الأرض باسم المرأة خوفاً من انتقالها إلى عشيرة أخرى في حال زواجها، لذا فإن النساء الفلسطينيات تعاني من عدم اعتراف الأهل بحقها في تملك الأرض، وبسبب ندرة الدراسات حول تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية .

لذا تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

هل يوجد تأثير دال إحصائياً لتسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية (1967- 2021)؟

وانبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

3.1 أسئلة الدراسة

سعت الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما واقع تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن؟
2. ما مستوى الدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن؟

3. ما مستوى التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن؟
4. هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية (1967– 2021)؟
5. هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية على التنمية (1967–2021)؟
6. هل توجد علاقة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) والدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات؟
7. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغيرات: المستوى التعليمي، مستوى الدخل، موقع الأرض؟
8. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغيرات: المستوى التعليمي، مستوى الدخل، موقع الأرض؟

4.1 أهداف الدراسة

هدفت الدراسة بشكلً عام إلى معرفة وتقييم الأثر التنموي لتسجيل الأراضي للنساء في الضفة الغربية، وانبثق عنه الأهداف الآتية:

1. التعرف على واقع تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن.
2. التعرف على مستوى الدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن.
3. التعرف على مستوى التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن.
4. الكشف عن تأثير تسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية (1967- 2021).
5. الكشف عن تأثير سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية على التنمية (1967- 2021).
6. الكشف عن طبيعة العلاقة بين التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) والدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات.
7. التعرف على طبيعة الفروق في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) وفقاً لمتغيرات: المستوى التعليمي، مستوى الدخل، موقع الأرض.
8. التعرف على طبيعة الفروق في درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغيرات: المستوى التعليمي، مستوى الدخل، موقع الأرض.

5.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها الدراسة الأولى –على حد علم الباحثة– التي تتناول موضوع تسجيل الأراضي في سياق تمكين المرأة الفلسطينية من خلال تحسين إجراءات عملية التسجيل، كما يمكن اعتبارها وثيقة أساسية لتشخيص وضع عملية التسوية القائمة حالياً في الضفة الغربية، ويمكن البناء عليها كأساس لدراسات مستقبلية تبحث في موضوع التسوية بعد اكتمال العملية التي لا تزال في بدايتها مع صدور هذه الدراسة، وتوفر المعلومات الكافية، وذلك بهدف وضع سياسات وتدخلات تخدم عملية التنمية في فلسطين، وكذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في رصد السلبيات ونقاط الضعف القائمة في مشروع التسوية والبحث في سبل الحد منها.

6.1 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى التحقق من الفرضيات الآتية:

1- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية (1967- 2021).

2. لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية على التنمية (1967- 2021).

3. لا توجد علاقة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) والدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل.
7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل.
8. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض.
9. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض.

7.1 حدود الدراسة

تتحدد الدراسة بالحدود الآتية:

الحدود البشرية: النساء الفلسطينيات.

الحدود المكانية: الضفة الغربية.

الحدود الزمانية: العام الأكاديمي (2021–2022)م.

الحدود الموضوعية: الأثر التنموي لتسجيل الاراضي للنساء في الضفة الغربية.

8.1 مصطلحات الدراسة

تسوية الأراضي:

حسب قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (40) لعام (1952) تعنى تسوية الأراضي والمياه بتسوية "جميع المسائل والاختلافات المتعلقة بأي حق تصرف أو حق تملك في الأرض أو المياه أو حق منفعة فيها، أو أية حقوق متعلقة بها وقابلة للتسجيل، وتستهدف تسوية الأراضي والمياه جميع الأشخاص والهيئات والجمعيات الذين لهم حق التصرف أو حق التملك أو حق منفعة في الأراضي والمياه سواء أكان هذا الحق معترفاً به أو متنازعاً فيه، وتؤدي التسوية إلى الخروج بسند ملكية رسمي أو ما يسمى بالتسجيل النهائي (سليمان، 2014).

الآثار الاجتماعية: "هي تلك التأثيرات القوية على الفرد من خلال التعامل مع الآخرين، فقد يعتبر التأثير الإجتماعي المعياري من أهم مظاهر السلوك لدى الفرد، حيث يؤثر على الاخرين وعلى الانسان بشكل عام، ويوجد الكثير من الأشخاص من يعانون لعدم القبول من الاخرين والقبول من البعض نظراً لبعض المعايير الإجتماعية للمجموعة التي يتعامل معها، فيعتبر

السلوك الإجتماعي من القواعد التي تشير إلى تحديد المعايير ومعرفة تأثيره على الفرد الذي يشاركهم لثقافتهم، فللتأثير الإجتماعي دور قوي على الفرد" (الدالي، 2017: 1).

الأثار الاقتصادية: هي تحليل يتناول أثر سياسة أو برنامج أو مشروع أو نشاط أو حدث ما على اقتصاد منطقة معينة، ويمكن أن تتراوح هذه المنطقة من حي ما إلى العالم بأكمله، ويُقاس عادةً الأثر الاقتصادي من حيث التغيرات في النمو الاقتصادي (أي الناتج أو القيمة المُضافة)، وما يرتبط بها من تغيرات في الوظائف (التوظيف) والدخل (الأجور) (العجلة، 2012: 131).

9.1 نموذج الدراسة

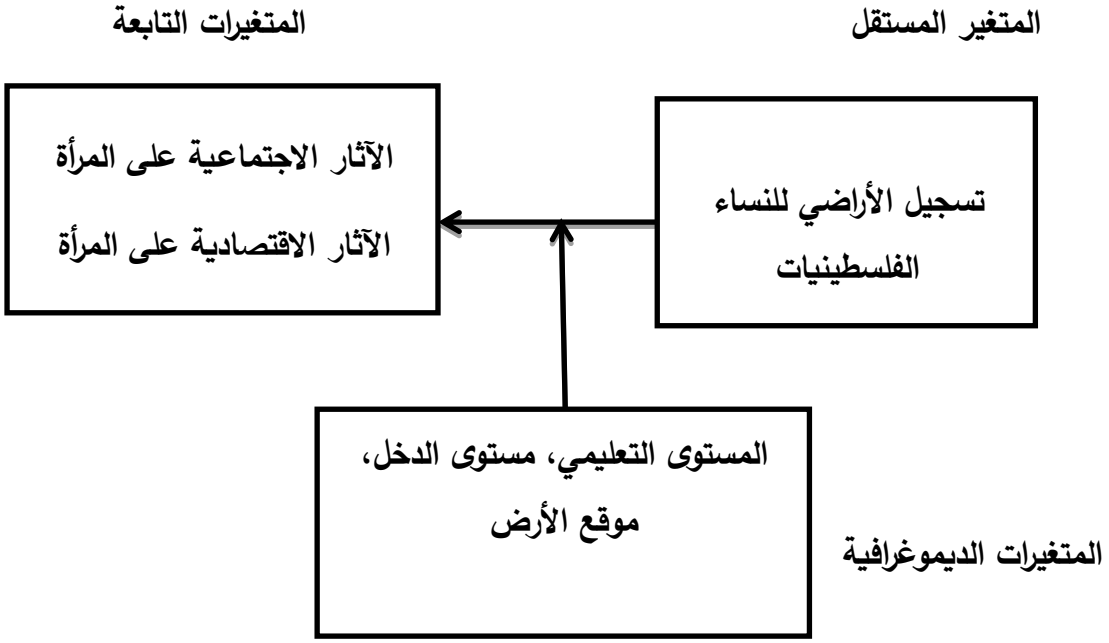

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2. مفهوم التسوية

حسب قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (40) لعام 1952، تعنى تسوية الأراضي والمياه بتسوية "جميع المسائل والاختلافات المتعلقة بأي حق تصرف أو حق تملك في الأرض أو المياه أو حق منفعة فيها أو أية حقوق متعلقة بها وقابلة للتسجيل". وتستهدف تسوية الأراضي والمياه "جميع الأشخاص والهيئات والجمعيات الذين لهم حق التصرف أو حق التملك أو حق منفعة في الأراضي والمياه سواء أكان هذا الحق معترفاً به أو متنازعاً فيه". وتؤدي التسوية إلى الخروج بسند ملكية رسمي أو ما يسمى بالتسجيل النهائي (سليمان، 2014).

الأرض هنا تشمل "الأراضي الأميرية والموقوفة والمملوكة والأبنية والأشجار وأي شيء ثابت في الأرض".

2.2 عمليات التسوية التي تمت في فلسطين

تعاقبت على فلسطين سلسلة من الإدارات والاحتلالات، وكان لكلٍ منها أسس لتنظيم الملكية الفردية وتحديد العلاقة ما بين الأرض والفرد والدولة. لكن في سياق تسوية الأراضي يمكن

الانطلاق من حقبة الإمبراطورية العثمانية، لأن العديد من تشريعات الملكية التي صدرت في تلك الفترة لا تزال نافذة إلى يومنا هذا، وتوزيع الملكية الحالي في فلسطين تأثر بشكل كبير بما حصل بتلك الحقبة. تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين الخاصة بالأراضي خلال فترة الحكم العثماني لفلسطين، منها قانون الأراضي عام 1858، ونظام الطابو عام 1859، وقانون الطابو عام 1861، وملحق نظام الطابو عام 1867، ونظام تملك الأجانب عام 1869. اعتمد نظام ملكية الأ ارضي في العهد العثماني على الأسس الإسلامية التي تقتضي دفع الخراج عن الأراضي من أصحابها الأصليين، مع تأثر جزئي بقوانين الأراضي الفرنسية التي حكمت العلاقة بين الدولة والإقطاعيين، والمدنيين، والعسكريين، والفلاحين (سفاريني، 1994).

1.2.2. نظام تسجيل الأراضي:

غالبًا ما توصف الأرض بأنها أساس الثروة حيث توفر المأوى والغذاء والوقود والمعادن، وقد ارتبط ظهور الحضارات المختلفة بالأرض ومواردها (Zevenbergen, 2002).

ويمكن أن يوفر نظام تسجيل الأراضي المعلومات اللازمة لتخطيط استخدام الأراضي، والتي تكون ملكيتها مقسمة إلى ملكية أشخاص، أو أن تكون الأرض مملوكة للدولة بالكامل أو يمكن توزيعها بشكل فردي على العديد من المالكين (الذين يمكن أن يكونوا أشخاصًا عاديين أو دولة أو بلديات أو كنائس أو شركات، إلخ)، كما تعتبر الأرض ثروة غير متحركة ولها قيمة يمكن تداولها (Hepperle et al., 2017).

ويرى زيفينبيرجن (Zevenbergen, 2004) أن عملية تسجيل الأراضي يجب أن تتم بطريقة متكاملة بحيث يمكن تحليل الخرائط ودراستها وتحسينها معًا، ويُطلق على التكامل بين النظام المساحي وتسجيل الأراضي العديد من الأسماء، مثل نظام إدارة الأراضي، والذي يتضمن

المعلومات المتعلقة بالأرض وقيمتها، أو قد يطلق عليه نظام المساحة أو نظام تسجيل الأراضي الذي يشمل النظام بأكمله.

يعتبر تحديد قطع الأراضي هو البنية التحتية لهذا النظام لأنه يساعد في إدارة الجوانب المختلفة لقيمة الأرض أو حيازة الأرض أو استخدام الأرض، لذلك قد يتجاوز رسم الخرائط والمسح والتسجيل التقليدي للأراضي دوره باعتباره توفير معلومات الأراضي لمستخدمي هذه المعلومات لتلبية المتطلبات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Enemark, 2004).

تضمن عملية تسجيل الأراضي حقوق الأرض، مما يعني أن هناك حاجة لسجل رسمي وهو تسجيل الحقوق على الأرض أو الأعمال المتعلقة بالتغييرات في الوضع القانوني للأرض، في حين أن الكاستر هو المستودع المنتظم لبيانات الممتلكات داخل منطقة معينة بناءً على مسح الحدود بحيث يتم عرض الحدود على خرائط كبيرة الحجم توضح الطبيعة والحقوق القانونية وحجم وقيمة قطعة الأرض (Zevenbergen, 2004).

2.2.2. تطور نظام تسجيل الأراضي:

ظهرت فكرة ملكية الأرض والملكية في وقت مبكر من الألفية الثالثة قبل الميلاد، وتطورت الفكرة بشكل بارز في الاقتصادات الزراعية المبكرة، حيث كانت هناك حاجة لضمان حيازة الأراضي، ويعود تاريخ بعض سندات ملكية الأراضي إلى أكثر من (3000) سنة قبل الميلاد، حيث إن الكثير من حكام مصر القديمة احتفظوا بسجل الأراضي وكانوا يهدفون في المقام الأول إلى تحصيل الضرائب (Hanstad, 1998).

هناك نوعان من أنظمة تسجيل الأراضي التي تطورت عبر التاريخ، الأول هو تسجيل الأعمال، يعود تسجيل السندات إلى الثقافة الرومانية، هكذا كان شائع في العديد من ثقافات أوروبا اللاتينية

مثل إسبانيا وفرنسا وأمريكا اللاتينية، ودول أخرى، وكذلك في أجزاء من أفريقيا وآسيا، فقد تم تطوير هذا النظام في أوروبا قبل مئات السنين لمنع البيع المزدوج للأراضي، وأصبح فيما بعد النظام المهيمن في الولايات المتحدة (Enemark, 2004).

كان هذا النظام يسمى (تسجيل الأراضي) في الولايات المتحدة وقد ساعد على ذلك تسجيل الوثائق التي تمس المصالح العقارية، كما تم جمع سجلات الأراضي لأغراض ضريبية، وتم تحسين عملية تسجيل الأراضي من قبل إمبراطور فرنسا نابليون الأول، الذي شجع إنشاء سجل عقاري في فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر عام (1807) (Zevenbergen, 2002).

وكانت هذه السجلات قد سهلت عملية نقل ملكية الأراضي بطريقة سهلة وفعالة، وساعدت على تطوير أنظمة تسجيل الأراضي الذي أصبح معروفًا كنظام شامل للسجلات المتعلقة بالحقوق القانونية للأرض (Hanstad, 1998).

النظام الثاني يسمى نظام تسجيل العنوان، ويُنسب نظام العنوان إلى الثقافة الألمانية وإلى دول أوروبا الوسطى، وتم تطوير نظام تسجيل العنوان بواسطة السير روبرت تورينس، الذي طور نظام Torrens في أستراليا عام (1858) لتأمين حقوق الأراضي في العالم الجديد، وتم تطبيقه في أستراليا ونيوزيلندا والولايات الغربية في كندا وبعض الدول الآسيوية والأفريقية (Enemark, 2004).

طرح تورينس فكرة جديدة لتسجيل الأراضي بناءً على الحالة وشروط الملكية الفعلية بدلاً من مجرد إثبات الملكية، ويضمن هذا النظام جميع الحقوق التي قد تنشأ أثناء عملية تسجيل الأرض، وتم تطبيق هذا النظام في العديد من دول الكومنولث البريطانية بما في ذلك كندا

وأوروبا، ولم يتم اعتماده على نطاق واسع في الولايات المتحدة، ولكن تم استخدامه لأول مرة في إلينوي في عام (1897) (تميم، 2013).

في العالم الإسلامي، هناك العديد من المراجع في القرآن والسنة النبوية التي تنص على حقوق الملكية وتحترمها، والتي ارتبطت بضرورة استخدام الأرض للحصول على حقوق الملكية، والتي تم تقسيمها إلى ممتلكات عامة وممتلكات خاصة (Sait & Lim, 2006).

كان للإسلام تأثير كبير على طريقة تقسيم الأراضي إلى ممتلكات عامة، أو ممتلكات خاصة، أو أراضي دولة، وكلها تعتمد على القرآن الكريم وسنة النبي محمد كدستور أساسي لتطوير التشريع، فالأراضي المملوكة للدولة تصنف إلى أراض عامة أو أراضي دولة حسب موقع الأرض أو طريقة الحصول عليها، النوع الآخر: الملكية الخاصة المصنفة حسب نوع الضريبة المفروضة عليها (عجوة، 2011).

عُرف نوعان من الأراضي في العصر الإسلامي: الأول: يقع داخل حدود القرى والمدن (المناطق الحضرية)، ويمكن أن تكون هذه الأراضي مملوكة ملكية خاصة للناس وتشمل المنازل والطرق الصغيرة والساحات. النوع الثاني الأراضي تقع خارج حدود المناطق الحضرية، وتعتبر هذه الأراضي أراضي دولة، يمكن تأجير هذه الأراضي للناس لاستخدامها في ظل ظروف معينة مقابل دفع العشور إلى الدولة، في الأيام الأولى للإسلام، لم يكن تسجيل الأراضي حسب المفهوم الحالي، ولكن كان هناك نوع من نظام التسجيل الذي اقتصر على الأراضي العامة وأراضي الدولة التي كان يستخدمها الأفراد (تميم، 2013).

3.2 إجراءات تسوية الأراضي

تمر التسوية بعدة مراحل، أولها بدء إجراء عملية تسوية الأراضي في منطقة معينة، وهذا ما يعرف "بمنطقة التسوية"، وبعد ذلك ينشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية كأمر يسمى "أمر التسوية"، وينص على أن إجراء عملية تسوية الأراضي سيشرع به في المنطقة المذكورة في تاريخ يعلن عنه لاحقا. وفور تحديد التاريخ المنصوص عليه في أمر التسوية، يبلّغ أهالي منطقة التسوية إعلاناً يسمى "إعلان التسوية"، تعلق نسخة منه في مكان بارز في القرية أو البلدة أو العشيرة ويتضمن البيانات التالية:

اسم القرية أو البلدة أو العشيرة أو المواقع المنوي الشروع في تسوية أراضيها.

1. التاريخ والمكان الذي ستبدأ فيه أعمال التسوية.
2. إخطار بأن أعمال التسوية تتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف، أو حق تملك، أو حق منفعة في الأرض.
3. إجراءات قانونية لحل الخلافات.

4.2 الآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية لتسوية الأراضي

يشير العديد من الدراسات السابقة إلى أثر اقتصادي إيجابي لتسوية وتسجيل الأراضي من حيث تحسين الوصول إلى الائتمان، وزيادة الاستثمار في الأرض، ورفع إنتاجية الأراضي، وزيادة قيمة الأراضي، وبالتالي التأثير إيجاباً على الإنتاج والدخل. ودراسة (Feder, 1988) من أكثر الدراسات التي تم اقتباسها لتفسير هذه الآثار الإيجابية بسبب توفيرها إطاراً نظرياً لتسلسل الآثار واستخدامها لأسلوب تحليل واضح لفحص هذه الآثار في تايلاند. ويعتمد الإطار النظري لـ Feder على صلتين رئيسيتين تربطان سندات ملكية الأراضي بالأداء الاقتصادي (الإنتاجية

الزراعية)، وهما: الآثار الإيجابية لسندات ملكية الأراضي على أمن حيازة الأراضي وحوافز الاستثمار؛ ودور هذه السندات في توفير ضمانات للائتمان الرسمي.

حسب تفسير Feder، تعتمد إنتاجية الأراضي على الاستثمارات التكميلية والتحسينات مثل الصرف الصحي، والإنشاءات، وإعداد الأراضي للزارعة، وغيرها، والتي تؤدي إلى منافع تتراكم على مرّ الزمن. وبالتالي فإن الحافز للقيام بهذه الاستثمارات يعتمد على توقعات المستثمر لفترة الاستفادة وحجمها. وبدورها تعتمد هذه التوقعات على مخاطر حيازة المستثمر للأرض، سواء من خلال نزاعات الملكية أو الإخلاء أو الاستملاك من قبل الحكومة، وتاريخياً، برزت نظم تسوية ملكية الأراضي وتسجيلها كترتيب مؤسسي للحد من هذه المخاطر من خلال توثيق الملكية رسمياً والتحقق منها وتقليل تكاليف الدفاع عن حيازة الأراضي.

ومن نفس المنطلق، يوضح Frank في القناة الثالثة (سيولة الأراضي وحركة الودائع وعلاقتها بالاستثمار) أن تسجيل الأراضي يزيد من سيولتها لأنه يسمح بنقل ملكية آمن وفعال من خلال سوق الأراضي. ويقول Frank أنه في حال وجود تسجيل رسمي، يصبح من الأسهل على مالك الأرض بيع، أو تأجير، أو تبديل، أو رهن الأرض للوصول إلى الموارد المالية الكامنة فيها.

وبما أن جميع هذه المعاملات تنطوي على عدم تناظر المعلومات بين الأطراف المتعاقدة، فإن المعلومات التي يوفرها نظام تسجيل الأراضي الرسمي يمكّن طرفي العقد من الحصول على نفس المعلومات عن الأرض، والحصول عليها بسهولة في مكان واحد في السجل العقاري المضمون من قبل الدولة. ومع ازدياد أمان وفعالية تبادل الأراضي، تنخفض تكاليف صفقات الأراضي وتصبح أسرع، وهذا يؤدي إلى حركة أكبر للمصادر المالية الكامنة بالأراضي وإلى إمكانية تقسيم

هذه المصادر المالية إلى عدة أجزاء واستثمارها أو شراء أدوات استثمارية مثل الأسهم والسندات وغيرها.

وبالإضافة إلى ما يقدمه Frank (1999)، فإن غياب التسوية وعدم تناظر المعلومات على المستوى العام يؤدي إلى تنفيذ المعاملات العقارية في الغالب بين الأفراد من نفس التجمعات السكانية (قرى أو مدن صغيرة)، حيث يتوفر شبه تماثل للمعلومات ويمكن للمشتري تحديد ما إذا كان للبائع الحق في البيع. وعادة ما تتطور النظم العرفية للتعامل مع المعاملات داخل التجمعات السكانية حتى تصل إلى مستوى جيد من الفعالية. ولكن هذا النوع من المعاملات التجارية محكوم بحجم رأس المال المتوفر في كل من هذه التجمعات لانحصار المعاملات بين الأفراد المرتبطين ارتباطاً وثيقا، مما يقلل من حجم الطلب على الأراضي ويخفض سعر عرض الأراضي، ويحد من إمكانية المطابقة ما بين مهارات الأفراد وحيازة أو استخدام الأرض. إضافة إلى أن انحسار المعاملات التجارية يقلل من احتمالية الاستثمار في السكن وفي المشاريع الإنتاجية في هذه الأراضي، والتي تؤدي أيضاً إلى نقص الحاجة للاستثمار في البنية التحتية التي تخدم هذه المشاريع. ومع تزويد أصحاب الأراضي بسندات ملكية مدعومة بنظام قانوني قادر على إنفاذ حقوق الملكية تقل مخاطر عدم تناظر المعلومات، وتقل مخاطر انعدام أمن الحيازة، وتتوسع أسواق الأراضي وتزداد المعاملات مع الأفراد من خارج التجمعات السكانية، وهذه بدورها تزيد من حجم الطلب على الأراضي وتحسن كفاءة السوق وتؤدي إلى تخصيص أفضل للأراضي ومستوى أعلى من الرفاه الاقتصادي.

وقد أكد بيرنز Burns (2004) من خلال إظهار ازدياد كبير في المعاملات/الصفقات العقارية بعد تنفيذ مشاريع تسوية الأراضي وتسجيلها في تايلاند على مدار العشرين سنة الأخيرة من الألفية الثانية. وتحفيز أسواق الأراضي والصفقات التجارية من خلال تسوية الأراضي

وتسجيلها له دور إيجابي في المطابقة ما بين مهارات الأفراد وحيازة أو استخدام الأرض؛ أي أن الأفراد الذين يملكون مهارات أفضل سيتمكنون من شراء أراضي مسجلة من المالكين الحاليين الذين لا يملكون مثل هذه المهارات، وبالتالي سيتمكنون من استغلال مهاراتهم في أعمال إنتاجية لها علاقة بالأرض لم تكن متاحة حسب الترتيبات السابقة لتسوية الأراضي. قبل تسوية الأراضي ليس بالضرورة أن يتطابق توزيع ملكية الأراضي مع توزيع المهارات والإمكانيات لتحقيق أفضل استخدام اقتصادي للأراضي. ولأن التبادل التجاري بالأراضي محدود في حال انعدام أمن الحيازة، من الممكن أن تكون إنتاجية الأراضي تحت المالكيين الحاليين أقل من الإنتاجية التي ستحصل عليها تحت مشغل مختلف يمتلك مهارات أفضل أو وسائل للاستثمار في التحسينات التكميلية. ولذلك من المتوقع أن تسفر تسوية الأراضي عن زيادة التبادل التجاري فيها أو تأجيرها، وبالتالي قد تساهم التسوية في حل أوجه القصور المؤقتة في تخصيص الأراضي. هذا يعني أن الأفراد الذين يمتلكون قدرة أعلى على زيادة إنتاجية الأرض بإمكانهم أن يقدموا سعر (أو دخل إيجار) أعلى من القيمة المرسملة للأرض تحت المالك الحالي، مما يؤدي إلى تبادل الملكية أو الحيازة أو الاستئجار، وإلى زيادة الإنتاجية والدخل في الاقتصاد.

ومع أن القنوات التي تشير إليها دراسة Frank (1999) تغطي الأثر المالي والاقتصادي لتسوية الأراضي بشمولية أكبر من تلك التي قدمها Feder (1988) وتنقل الأثر إلى المستوى العام بدل الحديث فقط عن الإنتاجية الزراعية، إلا أن هناك المزيد من الآثار المالية والاقتصادية التي يمكن الحديث عنها في سياق تسوية الأراضي وتسجيلها، بداية من غير الممكن فرض الضرائب والرسوم على الممتلكات بشكل فعال إذا لم تكن مسجلة، ويمكن من خلال هذا التسجيل تحديد المالك والمساحة والموقع والاستخدام وقيمة العقار وغيرها. لذلك من الضروري إنشاء سجل كامل بجميع الأراضي والممتلكات. وهذا السجل سيساعد الجهات المسؤولة في متابعة جميع قطع

الأراضـي، وتخمينهـا، وتتبـع صـفقات الأراضـي ونقل الملكيـة لأهداف تحديـد الضـرائب والرسـوم المناسـبة بالتـالي، فـإن وجـود سـجلات واضـحة للأراضـي سـيؤدي إلـى تحسـين نظـام الضـرائب والجبايـة، والـى توسـيع القاعـدة الضـريبية، مـم سـيعزز مـن القـدرة الماليـة للدولـة ويزيـد الإيـرادات المالية العامة، بالأخص لدى الحكومات المحلية (Mukarage, 2016).

نما الطلب على تسوية الأراضي وتسجيلها في المجتمعات المختلفة مع ترسخ الحاجة إلى حفظ حقوق الملكية التي صاحبت اعتماد منهج السوق وازدهار التبادل التجاري. وساهم التوجه نحو حفظ حقوق الملكية وتسجيل الأراضي في تحقيق التقدم الاقتصادي للعديد من الدول، وتشير الدراسات الإمبريقية المختلفة مثل (Torstensson, 1994) و (Goldsmith, 1995) إلى علاقة إيجابية قوية بين حفظ حقوق الملكية والنمو الاقتصادي، والتي يؤكدها (1988) Feder و(1998) Feder and Nishio من خلال إظهار أثر تسجيل الأراضي وتسويتها على ارتفاع قيمتها، وانتاجيتها الزراعية، والاستثمار فيها. ذلك بالإضافة إلى تسهيل الحصول على الائتمان ورفع إنتاج المالك ودخله. ومع ذلك، هناك العديد من الدراسات الأخرى في الدول النامية مثل رواندا وكينيا وغانا التي لم تتمكن من ربط تسوية الأراضي وتسجيلها بازدهار الاستثمار والإنتاجية مع أن حكوماتها تعتبر تسجيل الأراضي أحد الأولويات العليا لتحقيق التنمية الاقتصادية (Besley, 1995 و Place and Mighot-Adholla, 1998).

وبسبب وجود تفاوت في نتائج الدراسات السابقة، ولفهم الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة من تسوية الأراضي وتسجيلها في فلسطين، سنقوم في هذا الجزء من الدراسة باستعراض تجارب الدول المختلفة مع مشاريع تسوية الأراضي مع التركيز على الدول النامية والعربية. سيمكننا هذا من تصميم تحليل تجريبي لهذه الآثار على الاقتصاد الفلسطيني ومن فهم مدى وطبيعة الفوائد المتوقعة من هذا الاستثمار العام.

1.4.2. الاستثمار في تحسين المساكن والممتلكات:

يزيد التنظيم الرسمي لحيازة الأراضي من الأمان القانوني والمتصور للحيازة، ومع ذلك فإن أمن الحيازة يمكن زيادته بوسائل أخرى مثل ترتيبات الملكية المجتمعية والتقليدية السائدة (Conning and Deb, 2007).

لا تقدم الأدبيات وخبرات الدول المختلفة دليلاً كافياً على أن أي من هذه البدائل هو الأفضل لأن ترتيبات الحيازة غير الرسمية كانت فعالة وأسهل في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة والتي يسود فيها ترتيبات اجتماعية (عشائرية) فعالة (Lanjouw and Levy, 2002).

وكما يشير (2007) .Payne et al، إذا افترضنا أن الأسر ستستثمر فقط في تحسين المساكن والممتلكات إذا كان لديها حيازة آمنة، فلن يكون لتسوية الأراضي أثر كبير على هذا الجانب إذا كانت ترتيبات الحيازة غير الرسمية فعالة قبل تنفيذ مشاريع التسوية، وكذلك لن يكون لتسوية الأراضي أثر كبير على تحسين المساكن والممتلكات إذا لم تكن الدولة قادرة على حفظ حقوق الملكية وحماية الأراضي من الاعتداءات والمصادرة.

2.4.2. الاستثمارات الإنتاجية:

يرى فيدر ونشيو (Feder and Nishio, 1999)، فإن الحيازة المضمونة للأراضي تشجع على الاستثمارات طويلة الأجل في الأراضي والتربة لأنها تقلل من خطر المصادرة التعسفية، وتحسن من توقعات المالكين حول المنافع المستقبلية من هذه الأراضي.

ومن المتوقع أن يؤدي ضمان التسجيل من خلال التسوية والتسجيل إلى تحسين النمو الاقتصادي والإنتاج والدخل ومع ذلك، تماشياً مع المناقشة السابقة حول الاستثمار في تحسين المساكن والممتلكات، تختلف الأدلة الحالية بشأن آثار تدخلات أمن الحيازة وتعتمد إلى حد كبير

على الإضافة النوعية التي تقدمها التسوية بالمقارنة مع ت رتيبات الملكية السابقة (السائدة) إذا كانت حقوق الملكية الأولية آمنة من خلال الأنظمة غير الرسمية والعرفية، فقد يكون لتسوية الأراضي أثر محدود.

حيث أشار كاسا (Kassa, 2014) إلى أن تسوية الأراضي في تنزانيا أدت إلى تشجيع الاستثمارات الإنتاجية، وهذا ما أكده (Fort, 2008) أيضا في بيرو. وفي تايلاند، وجد (Chankrajang, 2015) أن تسوية الأراضي كان لها أثر إيجابي على الإنتاجية الزراعية حيث ازدادت إنتاجية الأرز وازدادت كثافة استخدام الأراضي، وأدت إلى تغيرات في نمط استخدام الأراضي، وحسنت من الاستثمارات المرتبطة بالأراضي ومن نوعية التربة. وأظهر (Feder, 1988) أن تسجيل الأراضي في تايلاند كان مرتبطاً بزيادة العائد الزراعي وغير الزراعي بحوالي 5.14%-8.20%.

ويشير كوردوبا (Cordoba, 2017) إلى نتائج شبيهة في بناما حيث ارتفعت الإنتاجية الزراعية للعينة إلى حوالي 40% وارتفعت احتمالية الاستثمارات المرتبطة بالأرض بعد التسوية.

وكذلك وجد(Kemper et al., 2016) أن تسوية الأراضي زادت الاستثمارات المنتجة في الهند، وبنين وفيتنام، على التوالي. وفي نيكاراغوا وجد (Deininger and Chamorro, 1999) أن تسوية الأراضي تزيد الميول للاستثمار بشكل كبير.

3.4.2. الصفقات التجارية وتكاليف الوصول إلى المعلومات:

يجادل المدافعون عن ملكية الأراضي بأن التمليك قد يسهم في مطابقة مهارات الأفراد مع استخدام الأرض واستثمارها، أي أن التسوية تتيح بيع الأرض لمن يستطيع استغلالها بشكل أفضل، قبل تسوية الأراضي، لا يتطابق توزيع ملكية الأراضي بالضرورة مع توزيع المهارات،

وهذا يعكس عدم كفاءة موروث في توزيع المصادر وإمكانية لتحسين الإنتاجية والوضع الاقتصادي العام، وفي حال تمت التسوية وشجعت معاملات الأراضي مع أفراد من خارج التجمعات السكانية (القرى أو البلدات الصغيرة) كما أشرنا في الإطار النظري، فإن الأفراد ذوي القدرة الأفضل على تحسين إنتاجية الأرض (مهارات أفضل) بإمكانهم المناقصة على سعر (أو بدل إيجار) أعلى من القيمة المرصودة للأراضي تحت المالك الحالي، مما يحفز تبادل الملكية أو التأجير، وبالتالي قد تساهم التسوية في حل أوجه القصور المؤقتة في تخصيص الأراضي وتؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاجية ومستوى الدخل العام في الاقتصاد (Feder and Nishio, 1999).

وبالاستناد إلى هذه الحجة، فإن تسوية الأراضي وتزويد أصحاب الأراضي بسندات ملكية مدعومة بنظام قانوني قادر على حماية حقوق الملكية قد تساهم في تقليص خطر الحيازة وتوسيع أسواق الأراضي والمعاملات التجارية فيها مع الأفراد من خارج التجمعات السكانية/الهيئات المحلية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا بدوره إلى زيادة الطلب على الأراضي، وتحسين كفاءة السوق، وتخصيص أفضل للأراضي ومستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية (Sanjak, 2012).

4.4.2. دخل الأسرة والعمالة وحركة العمالة:

من الناحية النظرية، الأسر التي لم تحصل على تسوية أو تسجيل نهائي لأراضيها وممتلكاتها بحاجة إلى التواجد بالقرب من ممتلكاتها لحمايتها من الاعتداءات الخارجية والمصادرة، أي توفير أمن غير رسمي لممتلكاتهم، ومن هذا المنطلق، تعزيز أمن الحيازة من خلال تسوية الأراضي وتسجيلها يسمح لهذه الأسر بإعادة تخصيص الوقت والموارد والمواهب البشرية المتاحة بشكل

فعال أكثر وبعيداً عن حماية الممتلكات، وهذا يؤدي إلى زيادة ساعات العمل والدخل (De Moura et al., 2010).

ومن منطلق مختلف، على افتراض أن تسوية الأراضي وتسجيلها تؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار وتحسين المساكن والممتلكات، فإن ذلك سيزيد الطلب على العمالة وبالتالي التوظيف والدخل (Graglia and Panaritis, 2002).

في بيرو، وجد (Field, 2007) أن الأسرة التي حصلت على تسوية جديدة تعمل بمعدل 17% ساعات أكثر بالمقارنة مع نظيرتها التي لم تحصل على تسوية، كما أن احتمال مشاركة هذه الأسرة في الأنشطة خارج المنزل أعلى بـ 38% من نظيرتها، وأن احتمال عمالة الأطفال في هذه الأسرة أقل بـ 28%. ولم تتطرق هذه الدراسة إلى تأثير تسوية الأراضي على دخل الأسر التي حصلت على تسوية، ولكنها تشير إلى أن الأسر التي حصلت على تسوية تثق في قدرة الأجهزة الأمنية على حماية ممتلكاتها في حال غيابها أو عدم تواجدها في الأرض. وفي بيرو أيضاً، أظهر (Mitchell, 2004) أن الأسر التي حصلت على تسوية ازدت ساعات العمل لديها خارج المنزل بمعدل 40%.

ويشير (De Moura et al., 2010) إلى زيادة كبيرة في ساعات العمل خارج المنزل والدخل بين ملاك الأراضي الذين حصلوا على تسوية في البرازيل بالمقارنة مع هؤلاء الذين لم يحصلوا على تسوية. ولكن في بوينس آيرس بالأرجنتين لم يجدوا أي دليل على أن تسوية الأراضي أدت إلى تحسين دخل أرباب الأسر، أو دخل الأسرة ككل، أو متوسط دخل الفرد في الأسرة، أو عمالة أرباب الأسر، ويضيف أن هناك حاجة ماسة للمزيد من البحث في هذا المجال للتعرف على الآثار طويلة الأجل لتدخلات إضفاء الطابع الرسمي على الأراضي.

5.4.2. تكاليف تسجيل الأراضي:

من الناحية الاقتصادية، تشمل التكاليف المصاحبة لتسوية وتسجيل الأراضي الكوادر البشرية اللازمة لإنجاز التسوية، والموارد المالية الضرورية لمسح المناطق والأحواض والأراضي، وإصدار وتسجيل الملكية، وحل النزاعات حول الملكية بما يشمل الإجراءات القانونية وغيرها، وتعتمد التكاليف التي يتحملها كل من الفرد أو الدولة على المبلغ الذي تفرضه الدولة على مالك الأرض للحصول على سند ملكية، ولذلك فإن تحديد حجم هذه التكاليف صعب جداً. ولكن، تشير التجارب السابقة إلى أن الفائدة أكبر من التكلفة، خصوصا للأفراد حيث يتم التعويض عن التكلفة من خلال الزيادة في قيمة الأرض (Lanjouw and Levy, 2004).

وفي هذا السياق، قام (Santana, Torhonen and Adlington, 2014) بقياس الأثر الاقتصادي الكمي لثلاثة عشر مشروع تسجيل أراضي في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى منذ أوائل التسعينيات. ويقول أن إجمالي الاستثمار في هذه المشاريع بلغ 483 مليون دولار أميركي. وحسب التحليل الذي قامت به الدراسة، بلغ مجموع الأثر على المدى القصير لهذه المشاريع، بالإضافة إلى بعض الآثار على المدى البعيد، أكثر من مليار دولار أميركي، أي تقريباً 2.22 ضعف التكلفة الأولية أو عائد على الاستثمار بمقدار 122%. ويضيف أن تقييم الأثر الاقتصادي للمشاريع التي استهدفت على وجه التحديد التسجيل لأول مرة يظهر أن إجمالي الفوائد المقدرة على المدى القصير والطويل للاقتصاد في تسجيل قطعة واحدة يقدر بمبلغ 13.16دولار. بمعنى أن تسجيل مليون قطعة/عقار في المنطقة المدروسة (أوروبا وآسيا الوسطى) يؤدي إلى فائدة اقتصادية تقدر بأكثر من 16 مليون دولار في البلد المستهدف. ومع ذلك فقد أكدوا أن هذه نتائج أولية لتحليل مستمر، وأن هناك عدداً من المشاكل والمحددات التي يجب مراعاتها عند الحديث عن هذه الأرقام بما في ذلك ضعف توافر البيانات وموثوقيتها وعدم

القدرة على تحديد التأثير الاقتصادي لمشاريع تسجيل الأراضي على حدة وصعوبة قياس بعض المكاسب المرتبطة بالإنتاجية والكفاءة.

~~ومن الجدير بالذكر~~ أن تحليل تكاليف ومنافع تسوية الأراضي وتسجيلها يعتمد على العديد من العوامل مثل تكلفة الخيارات البديلة، والقدرة على تحمل تكاليف مثل هذه المشاريع، ومصادر التمويل، وعدد الخطوات المتبعة في إجراءات تسوية الأراضي وتسجيلها، وكفاءة إدارة عملية التسوية وغيرها من الأمور مثل الزيادة المتوقعة في تدفقات الإيرادات العامة الناتجة عن ضرائب ورسوم الأملاك، والفوائد المحتملة المباشرة وغير المباشرة على أسواق الأراضي والإسكان بعد الحصول على سندات الملكية (Payne et al., 2007).

6.4.2. الإيرادات العامة:

توفر عملية تسوية الأراضي وتسجيلها سجلاً كاملاً لجميع ملاك الأراضي، ومواصفات هذه الأملاك مثل المساحة وما عليها من أبنية وإنشاءات وغيرها، وهذا يساعد بتحديد الأملاك الخاضعة لضريبة الأملاك ورسوم الخدمات العامة، وعليه يصبح المالك ملزماً بالدفع لكي يتمكن من الحصول على الخدمات الحكومية الرسمية أو عند وجود نية لبيع الأرض أو الممتلكات، بذلك تساعد تسوية الأراضي وتسجيلها في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات العامة ومساعدة الحكومات المحلية على تحسين كفاءة التحصيل، وفي حال أدت التسوية إلى رفع قيمة الأراضي وبالتالي زيادة قيمة التخمين الرسمي للأراضي، فإن ذلك يساعد أيضاً في رفع قيمة الإيرادات الضريبية من الأراضي بشكل كبير.

وهنا يجب الإشارة إلى أن الضرائب والرسوم قد تشكل عبئاً إضافياً على الأسر الفقيرة وتدفعها إلى بيع جزء من أراضيها للتمكن من تسديد هذه الالتزامات، وخصوصاً إذا تم التمادي في

تخمين قيمة الأرض. ويشير (Payne et al., 2007) إلى أن بعض الأسر، كما في المكسيك قد ترفض المشاركة في مشاريع تسوية الأراضي خوفاً من إلزامها بدفع ضريبة الأملاك.

ويضيف تقرير (UN-Habitat, 2005) أنه على الرغم من أن ضريبة الأملاك يمكن أن تصبح أهم مصدر دخل للهيئات المحلية والبلديات، إلا أنها في المكسيك على سبيل المثال لا تزال تشكل نسبة ضئيلة من إيرادات البلديات – 6.16% في أفضل الحالات و6.1% في أسوأها–. ويضيف نفس التقريران أن تحديد ضريبة الأملاك في الحالات المدروسة كان مبني على الحيازة وليس على الوضع القانوني لسند الملكية، وبالتالي فإن مالكي الأراضي ملزمين بدفع ضريبة الأملاك حيثما فرضت بغض النظر عن حصولهم على سند ملكية رسمي من خلال التسوية أم لا، وهذا الأمر شبيه بالسياق الفلسطيني.

7.4.2. الاستثمار في البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة:

تسمح تسوية الأراضي وتسجيلها في توسع البناء والاستثمار خارج مراكز المدن والقرى، مما يولد الحاجة إلى توفير البنية التحتية والخدمات العامة اللازمة من مياه وكهرباء وصرف صحي وطرق إما من خلال الحكومة والهيئات المحلية أو من خلال الملاك أنفسهم، ولكن الأدبيات السابقة لا تقدم أثراً واضحاً لتسوية وتسجيل الأراضي على توفير الخدمات العامة والاستثمار في البنية التحتية، وأن السبب وراء ذلك يعود إلى تمكن الأفراد والأسر من الوصول إلى الخدمات العامة والبنية التحتية حتى ولو لم يكن معهم سند ملكية رسمي من خلال التسوية. لذلك، من غير الواضح إذا كانت التسوية تحدث فرقاً كبيراً في وصول الأسر إلى هذه الخدمات، ويضيف أنه من غير الواضح في تجارب الدول المختلفة إذا كان توفير الخدمات العامة والبنية التحتية جزءاً لا يتجزأ من برامج تسوية الأراضي وتسجيلها، ويضاف إلى ذلك أن توفير الخدمات العامة

والبنية التحتية يحتاج إلى استثمارات كبيرة قد لا يكون بإمكان الدول النامية توفيرها أو ليس ضمن قدرة الأفراد تحمل تكاليفها (Meeks, 2018).

8.4.2. تسوية الأراضي في فلسطين في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية:

صدر بتاريخ (2002/6/5) المرسوم الرئاسي (10) لسنة (2002) بإنشاء سلطة الأراضي الفلسطينية والذي نص على تأسيس سلطة الأراضي وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي قامت من أجلها، وقد تأخرت السلطة الفلسطينية في البدء بأعمال التسوية، وذلك بسبب أن عملية التسوية عملية مكلفة مادياً وتحتاج إلى موارد بشرية كبيرة مدربة وصاحبة كفاءة ومؤهلات، وسلطة الأراضي بوضعها التي كانت عليه في بداية تسلمها أعمالها لا يتوفر لديها الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لإجراء عملية التسوية بالشكل المطلوب لتشمل جميع أراضي الضفة الغربية غير المسجلة (سليمان، 2014).

وبموجب قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (40) سنة (1952) فإن رئيس دائرة الأراضي يقرر البدء في عمل تسوية الأراضي والمياه بعد العديد من الدراسات التي يقوم بها مع مجموعة من الموظفين المختصين للطلبات المقدمة الى سلطة الأراضي من قبل البلديات لإجراء أعمال التسوية فيها وبناءا على الضرورات الاقتصادية والأمنية يتم اختيار المنطقة التي ستبدأ بها أعمال التسوية وطبعا تعتبر التسوية أهم مشروع وطني تسعى سلطة الاراضي مع السلطات المختصة إلى تنفيذه لما للتسوية من أهمية في الحفاظ على الأرض، ولكي تلعب الارض دورها في تحريك عجلة الاقتصاد، وتسمى المنطقة التي وقع عليها الاختيار (بمنطقة التسوية)، وإعلان التسوية يتم بموجب إعلانين هما أمر التسوية وإعلان التسوية (حن، 2019).

ويتم أمر التسوية عندما يقرر رئيس سلطة الأراضي البدء في عمل التسوية في منطقة معينة تسمى (منطقة التسوية) فلا بد من أن ينشر أمر يسمى (أمر التسوية) في الجريدة الرسمية، ويتضمن الأمر أن عمل التسوية سيشرع فيه في المنطقة المذكورة في تاريخ معين سيعلن عنه لاحقا، فإذا قرر رئيس سلطة الأراضي إعلان التسوية دون أن ينشر أمر التسوية في الجريدة الرسمية، فأن إعلان التسوية يكون باطلاً لأنه يجب أن يسبق بإجراء شكلي نص عليه القانون، فإذا خالفه رئيس سلطة الأراضي، فان إجراءاته اللاحقة لا ترتب أي أثر، ويمكن الطعن بها والغائها (عجوة، 2011).

بينما يتم إعلان التسوية عندما يعين المدير التاريخ المشار إليه في أمر التسوية المنصوص عليه في الفقرة السابقة يبلغ أهالي منطقة التسوية عن موعد البدء بأعمال التسوية بموجب إعلاناً يسمى (إعلان التسوية) تعلق نسخة منه في مكان بارز في القرية أو البلدة أو العشيرة ويتضمن هذا الإعلان البيانات التالية:

1. اسم القرية أو البلدة أو العشيرة أو المواقع المنوي الشروع في تسوية أراضيها أو المياه الكائنة فيها.
2. التاريخ والمكان الذي سيبدأ فيه بإعمال التسوية.
3. اخطاراً بأن أعمال التسوية تتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأرض أو في الماء او أية حقوق اخرى متعلقة بها سواء أكانت هذه الحقوق معترفاً بها أم منازعاً فيه.

وبناءً على إحصاءات هيئة تسوية الأرض والمياه، تم مسح وتدقيق وتعليق (2600) حوض تسوية طبيع للاعتراض، والتي تشمل (588.000) قطعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، وذلك حسب قانون هيئة تسوية الأرض والمياه رقم (40) للعام (1952)، من المهم الإشارة

بـأن (31%) مـن القطـع المسـجلة لغايـة تاريخـه، تم تسجيلها لملاكين من النساء (هيئة تسوية الأراضـي والمياه الفلسطينية، 2020).

9.4.2. تمكين المرأة

يعتبر مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم التي زاد الاهتمام بها في تسعينيات القرن الحالي، حين تصـاعدت التيـارات الليبراليـة التـي تهـدف إلـى تفعيـل دور المـرأة فـي المجتمـع المـدني، وكـذلك الحركـات النسوية التـي تسـعى إلـى دعـم مشـاركة المـرأة فـي الحيـاة العامـة ودمجهـا فـي الميـادين كافة، أما فيما يتعلق بمفهوم تمكين المرأة المتداول في الهيئات، والمنظمات الدولية، فهو يستخدم على نطاق واسع في قضايا المساواة بين الجنسين، ويهدف إلى تغيير العمليات، والبنى التي تعيد تبعية المرأة للرجل (الخالدي، 2011).

1.9.4.2. التمكين الاقتصادي للنساء

إن التمكـين الاقتصـادي للنسـاء يجعلهـن قـادرات علـى المشـاركة والإسـهام فـي تحقيـق التنميـة الاقتصـادية فـي المجتمـع، والاستفادة منها بطريقة تدلل علـى قيمـة تلك المسـاهمات حيث تحترم كرامتهن، وتمكـنهن مـن التفـاوض حـول توزيـع أكثـر عـدلاً لمنـافع التنميـة والنمـو، ويـأتي تمكـين النساء أيضـاً بـالمعنى الواسـع، ويشير إلى خلق البيئـة المناسبة حول المرأة، للتعرف إلـى المواقف المختلفة، ومـن ثـم تشـجيعها لممارسـة الأعمـال كافـة، لكسـب مزيـد مـن الفـرص، والحصـول علـى النصـيب العـادل والمتسـاوي مـن المـوارد المختلفـة علـى مستوى الأسرة، أو المجتمـع، ومـن خـلال ذلك تستطيع اتخاذ القرارات السليمة التي تخدم مصلحتها كفرد، ومن ثم اعتبارها شريكاً منتظماً كاملاً في مختلف الجهود الإنمائية (OECD, 2011).

ويرى كبير (Kabeer, 2012) بأن التمكين الاقتصادي لا يتحقق، إلا من خلال القضاء على التميز الهيكلي بين الجنسين في سوق العمل، وهو أيضاً العملية التي تزيد القوة الحقيقية لقدرة المرأة على اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تؤثر على أولوياتها وحياتها في المجتمع.

أما في فلسطين كانت بداية التمكين من خلال ما قامت به وزارة شؤون المرأة بالتعاون مع الحكومة الايطالية بعمل مشروع لتمكين المرأة الفلسطينية، والهدف من المشروع، هو تمكين المرأة سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً، وكان ذلك في سنة (2003)، ونتيجة لهذا البرنامج؛ تم افتتاح أول أربعة مراكز لتمكين النساء في محافظات نابلس، وجنين، وبيت لحم والخليل (نتشه، 2011).

وترى الباحثة أن تمكين المرأة: هو إعطاءها حقوقها المادية وخصوصاً المتعلقة بالميراث وحقها في التملك الذي يعطيها مزيداً من القوة، بحيث تتحكم في حياتها وقراراتها، ومصيرها، وتعبر عن رأيها ما يكسبها الثقة بالنفس، الذي يجعلها تواجه جميع أشكال التمييز ضدها في المجتمع، كما ومن شأنه أن يجعل المرأة فرداً مدركاً واعياً لما يدور حولها.

2.9.4.2. التمكين الاجتماعي للنساء

يعتبر تنمية المرأة وتمكينها اجتماعياً من الأمور المهمة، فهو يسمح للمرأة بالمشاركة في الأنشطة المدنية والمؤسساتية، والحياة العامة على شكل عمل تطوعي، ومع حدوث الثورة التكنولوجية والاتصالات، والعالم الرقمي أدى إلى حدوث تغيرات في نمط الحياة، وهذا انعكس على دور المرأة، فتعليم المرأة وخروجها لسوق العمل غير جملة من المفاهيم المجتمعية، وتغيرت أحوالها

الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، وأصبحت تقوم بدور رابع وهو دور مزدوج قائم بين الدورين (Kiran, 2015).

ويعتبر التمكين الاجتماعي للمرأة الفلسطينية من أهم القضايا التي احتلت مكانة على قائمة أولويات الحكومة الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة، والمؤسسات النسوية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمساندة المرأة الفلسطينية وتمكينها، إلا أنه مازال هنالك العديد من التحديات والعقبات التي تؤثر بالسلب في قدرة المرأة الفلسطينية على المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (المعايطة، 2010).

إلا أن الثقافة المجتمعية تؤدي دوراً فعالاً، جنباً إلى جنب مع الأبعاد الاقتصادية في تشكيل الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، فالنظرة المجتمعية القائمة على التمييز بين الجنسين ما زالت موجودة، وهذا بدوره يؤثر في قرار المرأة وإدراكها لذاتها في المشاركة في سوق العمل على اعتبار أنها إحدى القوى العاملة المكونة للشعب الفلسطيني (الرفاعي، 2015).

5.2 الدراسات السابقة

1.5.2. الدراسات العربية:

دراسة عبد الله (2021) بعنوان: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة في قطاع التعليم

هدفت الدراسة الى التعرف إلى العلاقة بين التخطيط لتمكين المرأة العاملة والحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، حيث طبقت الدراسة على المرأة العاملة بمديرية التربية والتعليم بمحافظة البحيرة من خلال اجراء حصر شامل لعدد (252) امرأة، وتوصلت نتائجها إلى أن تمكين المرأة من الحصول على حقوقها والاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة، أما التمكين للحصول على حقوقها الاقتصادية جاءت بدرجة ضعيفة.

دراسة حن (2019) بعنوان: قراءة في الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة والتحديات المصاحبة لتسوية الأراضي وتسجيلها في الضفة الغربية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والمالية المتوقعة لمشروع تسوية الأراضي، واعتمدت منهجية الدراسة على مراجعة الأدبيات السابقة وتجارب الدول الأخرى لجمع معلومات وحقائق حول الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة من تسوية الأراضي وتسجيلها، واعتمدت الأسلوب التحليلي الكيفي الوصفي من خلال مقابلات شبه ممنهجة مع رؤساء البلديات والمجالس المحلية ومن يمثلهم ومع هيئة تسوية الأراضي والمياه ومكاتبها الفرعية، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد إجماع حول أثر التسوية على الاستثمار في تحسين المساكن والممتلكات، وذلك لأن مثل هذه الاستثمارات تعتمد على توفر المصادر المالية والإمكانيات لدى المالكين، كما أن توفير سند الملكية الرسمي لتحقيق هذا الأثر قد يعتبر أمراً ثانوياً خصوصاً عند

وجود ترتيبات اجتماعية وعرفية تضمن أمن الحيازة بفعالية، كما توصلت الدراسة إلى أن تسوية الأراضي تشجع من خلال ضمان أمن الحيازة على الاستثمارات طويلة الأجل في الأراضي والتربة.

دراسة كسبه (2016) بعنوان: دور الأندية النسائية فى توعية المرأة بحقوقها الاجتماعية من منظور خدمة الجماعة

هدفت إلى التعرف على دور الأندية النسائية فى توعية المرأة بحقوقها الاجتماعية من منظور خدمة الجماعة، وتوصلت نتائجها إلى أن الحقوق الاجتماعية التي يقوم الأخصائي الاجتماعي بتوعية المرأة بها فى الأندية النسائية جاءت مرتفعة مرتبة كالتالي: الحق فى العمل، الحق فى مستوى معيشي كاف، الحق فى حماية الأسرة، الحق فى التمتع بالصحة، الحق فى الضمان الاجتماعى، الحق فى التعليم، وأشارت الدراسة إلى وجود العديد من البرامج والأنشطة المستخدمة مع المرأة والتى تستوجب اهتمام النادى بها لتحقيق الهدف المنشود من وراء توعية المرأة بحقوقها الاجتماعية وهذه البرامج (حرفية–ثقافية– تعليمية– ترويحية).

دراسة الكندري (2015) بعنوان: التعليم وتمكين المرأة المعيلة بدولة الكويت، دراسة حالة على مشروع الأسر المنتجة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الأسس الفكرية وأهم الجهود الحكومية لتعليم وتمكين المرأة المعيلة بدولة الكويت، وإلقاء الضوء على أهم الملامح الوصفية وواقع تعليم وتمكين المرأة المعيلة بدولة الكويت، وإلقاء الضوء على أهم الملامح الوصفية وواقع تعليم وتمكين المرأة المعيلة بمشروع الأسر المنتجة بدولة الكويت، وقد استعانت الدراسة بالمنهج الوصفى بأدواته مع إجراء مقابلة شخصية مع الحالات والمسئولين عن مشروع الأسر المنتجة وتطبيق استبانة على

الملتحقات بالمشروع، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالنسبة لترتيب محاور أداة الدراسة والمتعلقة بمجالات تمكين المرأة المعيلة جاء مجال التمكين الصحى فى المرتبة الأولى، أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب التمكين الاجتماعى، فى حين جاء مجال التمكين التكنولوجى فى المرتبة الأخيرة.

دراسة العباني (2015) بعنوان: بعض الصعوبات التى تحول دون تمكين المرأة من المساهمة الفعالة فى عملية التنمية فى المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية فى الحد منها – دراسة من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية بالجامعات الليبية " جامعة طرابلس نموذجاً "

هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التى تحول دون تمكين المرأة من المساهمة الفعالة فى عملية التنمية فى المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية فى الحد من تلك الصعوبات، توصلت نتائجها إلى زيادة الاتجاهات السرية السلبية نحو ممارسة المرأة لأنشطة التنمية فى المجتمع والمتمثلة في عدم الاعتراف بقدراتها وكفاءاتها مقارنة بالرجل الأمر الذى يعرضها للتهميش والإقصاء الإجتماعي والاقتصادي والسياسي فى المجتمع، وأن الأعباء والالتزامات المنزلية ومشاغل الحياة الأسرية للمرأة هى احدى الصعوبات التى تعيقها عن التفكير من توليها لمناصب عليا فى المجتمع، وأن الوضع المادي للأسرة فى المجتمع الليبي يسهم فى ضعف مساهمتها فى انشاء المشروعات الصغيرة المدره للدخل، كذلك الافتقار الواضح للمؤسسات النسائية الداعمة للمرأة مادياً للقيام بمشاريع تنموية هادفه فى المجتمع.

دراسة نجم (2013) بعنوان: دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية–دراسة تحليلية للخطط والإستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، ومعرفة درجة توافر تمكين المرأة، ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية والكشف عن مدى الاختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف متغيرات الدراسة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (10) مؤسسات تعمل في مجال تمكين المرأة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاوتت في معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، فجاء ترتيبها تنازلياً التمكين الاجتماعي/ التمكين التعليمي/ التمكين الاقتصادي/ التمكين السياسي/ التمكين الصحي، ولا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة، نوع الوثيقة الخطط الإستراتيجية، والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية.

دراسة مرار وآخرون (2010) بعنوان: التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية، فلسطين، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال أصالة

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الفهم والتطورات بخصوص التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين وعلى وجه الخصوص في الضفة الغربية، والتزود بحقائق، ومعرفة حول المؤشرات الرئيسة التي تُعرف التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين، واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والكيفي، وطبقت في خمس محافظات وفي ثلاثة مناطق سكنية، وشملت الدراسة نساء ذات خبرات، ومستويات تعليمية مختلفة، حيث أوضحت هذه الدراسة إلى أي مدى تشعر النساء بأنهن ممكنات اقتصادياً وإلى أي درجة هن ممكنات فعليا في الوقت الحالي، وكذلك ما يمكن أن تفعله الجهات المختلفة ذات العلاقة من أجل تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية،

وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك مساواة أمام القانون من حيث ملكية الأصول حسب القانون الأساس، ولكن تظل فرص الملكية والحصول على التمويل تمثل تحدياً بالنسبة للمرأة.

2.5.2. الدراسات الأجنبية

دراسة بيزا (Piza, 2016) بعنوان: تأثير برنامج تمليك الأراضي على حصول الأسر على الائتمان

The Effect of a Land Titling Programme on Households' Access to Credit

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار سندات الملكية على وصول الأسر إلى الائتمان واستخدامها من خلال التركيز على استجابات الأسر للتغيير الخارجي في حالة ملكيتها الرسمية، حيث قام الباحث بعزل تأثير الائتمان على الملكية القانونية من خلال مقارنة الأسر من المجتمعات المحلية في أوساسكو في البرازيل، واشرت النتائج إلى أن تمليك الأراضي يزيد من استخدام الائتمان، ويقلل من الاعتماد على الائتمان المقترض من الأقارب، ويزيد الائتمان المقترض من البنوك التجارية، كما أظهرت النتائج أن الأسر المعالجة زادت من استهلاكها للسلع المعمرة الموفرة للوقت، وهو ما يفسر إعادة تخصيص الوقت الملحوظ بين أفراد الأسرة، حيث يعمل البالغون أكثر ويعمل الأطفال أقل.

دراسة يامي وسنايدر (Yami & Snyder, 2016) بعنوان: بعد كل شيء، الأرض ملك للدولة: دراسة فوائد تسجيل الأراضي لأصحاب الحيازات الصغيرة في إثيوبيا

After all, Land Belongs to the State: Examining the Benefits of Land Registration for Smallholders in Ethiopia

هدفت الدراسة إلى التعرف على فوائد تسجيل الأراضي لأصحاب الحيازات الصغيرة في اثيوبيا، كما تهدف إلى معرفة آثار تسجيل الأراضي على إيجارات الأراضي، وتأمين حيازة الأراضي،

والنزاعات على الأراضي، واستخدام التسهيلات الائتمانية من المؤسسات المالية الرسمية، والمساواة بين الجنسين والسيطرة على الأراضي، وتوصلت الدراسة إلى أن تسجيل الأراضي له تأثير إيجابي على إيجارات الأراضي من خلال الحد من مخاوف ملاك الأراضي من فقدان الأراضي للمستأجرين، تشمل الفوائد المهمة لتسجيل الأراضي أيضًا تعزيز أمن الحيازة من خلال ضمان حقوق الانتفاع بالأرض ومعالجة النزاعات التي تنشأ من المنافسة على الوصول إلى الأراضي الصالحة للري، كما يؤمن التمليك المشترك للأراضي وصول المرأة إلى الأرض ويشجع على اتخاذ القرار للمرأة بشأن إيجارات الأراضي، واستخدام المدخلات، وأنماط المحاصيل وتسويق المحاصيل من قطع الأراضي الصالحة للري، كما يسمح تسجيل الأراضي بتحسين أمن الحيازة والمساواة بين الجنسين وتقليل النزاعات على الأراضي.

دراسة خان (Khan, 2016) بعنوان: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الباكستانية دراسة حالة جلجيت- بالتستان

هدفت هذه الدراسة إلى فحص المفاهيم المحلية المتعلقة بالمرأة الباكستانية وإعادة صياغتها، وهدفت إلى تحديد العوامل التي تؤثر على التمكين الاجتماعي والاقتصادي، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمسحي واستخدم الاستبيان والمقابلة أداة لجمع البيانات. تم اختيار العينة بطريقة عشوائية حيث تم تصميم استبيانين، أحدهما لموظفي الجمعيات الداعمة أو المانحة وعددهم (60) شخص، والآخر للنساء المستفيدات من هذه الجمعيات وعددهن (52) امرأة، فيما يتعلق بالمقابلات، فأجريت على الفئة النسوية الأمية غير القادرة على القراءة أو الكتابة، توصلت الدراسة إلى نتائجها أهمها: أن تدريب القدرات وبناءها هي أفضل استراتيجية لتمكين المرأة، وأن زيادة دخل المرأة له أثر ايجابي في الحد من الفقر، ويؤدي إلى الاعتماد على الذات والثقة

بـالنفس، وأن فهـم دور التنميـة المنزليـة يمكـن أن يقلـل مـن هيمنـة الرجـل علـى المـرأة، وتعزيـز التنمية، والقدرات فهي أداة فعالة للتمكين الاجتماعي.

دراسـة خـان وبيبـي (Khan & Bibi, 2011) بعنـوان: التمكـين الاقتصـادي والاجتمـاعي للنساء خلال النهج التشاركي تقييم نقدي

هدفت الدراسة إلى تعرف تقييم الآثار المترتبة على تشغيل مشروع التنمية التشاركية الحكومي على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وآثارها على التخفيف من حدة الفقر في منطقة بلوشستان وهو أكبر اقليم في باكستان، اعتمدت دراسة حالة لمشروع التغذية مشروع للتنمية المجتمعية تتعهده الحكومة ليتم تحليله، تكونت عينة الدراسة من (165) امرأة يمثلن جميع المستفيدات، وكانت أدوات الدراسة الاستبانة، الملاحظة، المقابلة والمناقشات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من موظفي مكتب المشروع .تم استخدام مؤشرات التمكين التالية: القدرة على بناء القدرات المجموعة، تخفيض عبء العمل، القدرة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، القدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية، القدرة على اتخاذ القرارات بشأن إنفاق دخلهن، وأظهرت النتائج تحسناً في المؤشرات الكمية مثل بناء القدرات، والحصول على القروض الصغيرة، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والحد من عبء العمل، وأكدت أن الآثار الإيجابية للمشروع ليست مستدامة.

دراسـة ماسـون وسـميث (Mason & Smith, 2003) بعنـوان: تمكـين المـرأة والسـياق الاجتماعي: نتائج من خمسة بلدان آسيوية

Women's Empowerment and Social Context: Results from five Asian countries

هدفت الدراسة إلى قياس تمكين المرأة المتزوجة في المجال العائلي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن معايير النسق النوعي تلعب دوراً في تحديد طبيعة تمكين النساء فى المجتمع أكثر من الخصائص الشخصية والأسرية، وأن السمات المجتمعية تعد أكثر تأثيراً من السمات الفردية الشخصية والسرية فى تفسير الاختلافات فى تمكين المرأة فى المجتمع وأن عملية التمكين متداخلة ومتعددة الأبعاد وأن حصول المرأة على التمكين فى بعد معين لا يعنى بالضرورة تمكينها فى أبعاد أخرى.

دراسة أدوبرا (Adubra, 2002) بعنوان: المهن غير التقليدية والتمكين والمرأة: حالة المرأة التوغولية

Nontraditional Occupations, Empowerment and Women : A case of Togolese Women

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين طبيعة المهن غير التقليدية وبين تمكين المرأة فى مجتمع توجو، ومعرفة مدى تمكين المرأة في المهن غير التقليدية فى هذا المجتمع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك بعض المكتسبات التي تحققت للنساء إلا أن واقع التمكين مازال حلماً لم يكتمل للمرأة في المجتمع التوجولي، وأن الوضع الاقتصادي فى المجتمع أحد العوامل التي تؤثر على تمكين المرأة.

3.5.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين ما يلي:

1- قلة الدراسات العلمية التي تبحث في تسجيل الأراضي في فلسطين وآثارها على التنمية، حيث لم تتمكن الباحثة من الوصول إلى أي دراسة تبحث في هذا المجال سوى دراسة (حن، 2019) التي بحثت في تسوية الأراضي وآثارها الاقتصادية والمالية بشكل عام.

2- بسبب عدم وجود دراسات عربية على -حد علم الباحثة- تبحث في تسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وأثرها التنموي، التجأت الباحثة إلى دراسات تعالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وتمكينها في المجتمع.

3- يتضح من الدراسات السابقة أهمية تمكين المرأة من الحصول على حقوقها فى المجتمع وأهمية التمكين لها كأحد مرتكزات تحقيق التنمية البشرية والتنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تناول هذا الفصل وصفاً كاملاً ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قامت بها الباحثة لتنفيذ هذه الدراسة وشمل وصف منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، أداة الدراسة، صدق الأداة، ثبات الأداة، إجراءات الدراسة، والتحليل الإحصائي.

1.3 منهج الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وهو طريقة في البحث عن الحاضر، وتهدف إلى تجهيز بيانات لإثبات فروض معينة تمهيداً للإجابة على تساؤلات محددة- سلفاً- بدقة تتعلق بالظواهر الحالية والأحداث الراهنة التي يمكن جمع المعلومات عنها في زمان إجراء البحث وذلك باستخدام أدوات مناسبة. والهدف من استخدام المنهج الوصفي هو التعرف على "الأثر التنموي لتسجيل الاراضي للنساء في الضفة الغربية.

2.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء المسجل بأسمائهن أراضي (عقارات) في فلسطين البالغ عددهن (46504) امرأة فلسطينية، والجدول (1.3) يوضح توزيع النساء على احدى عشر محافظة في الضفة الغربية التي تمت فيها تسوية وتسجيل الأملاك.

الجدول (1.3): يوضح عدد النساء المالكات في المناطق التي تمت فيها تسوية وتسجيل الأملاك في الضفة الغربية

المحافظة	المنطقة	عدد النساء المالكات
جنين	عرانة –ميثلون	1418
طوباس	طمون	600
نابلس	بين دجن – بيت فوريك	5755
طولكرم	رامين– عتيل	7497
قلقيلية	فلامية –جيت	4552
سلفيت	كفر الديك ;–دير استيا	2675
رام الله والبيرة	صفا –بلعين	17373
القدس	العيزرية – ابوديس	537
بيت لحم	العبيدية –جناته	2718
الخليل	دورا– الظاهريةا	3154
أريحا والأغوار	النبي موسى	225
المجموع		**46504**

عينة الدراسة:

تم أخذ عينة عشوائية طبقية عنقودية من مجتمع الدراسة في مناطق معينة من هذه المحافظات، تم حساب حجم العينة على النحو الآتي:

تم استخدام معدلة ستيفن ثومبسون لاستخراج حجم العينة من خلال المعادلة الآتية:

$$n=\frac{N\times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(d^2\div z^2\right)\right]+p(1-p)\right]} \quad \text{.....} (1)$$

N: حجم المجتمع

z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة (0.95) وتساوي (1.96)

d: نسبة الخطأ وتساوي 0.05

p: نسبة توفر الخاصية والمحايدة = (0.50)

وبعد التطبيق في المعادلة (1) فقد بلغ حجم عينة الدراسة الحالية (381) امرأة، والجدول (2.3) يوضح ذلك:

الجدول (2.3): حجم العينة المحسوبة من مجتمع الدراسة باستخدام معادلة ستيفن ثومبسون

حساب حجم العينة وفق معادلة ستيفن ثومبسون		
حجم المجتمع N	**46504**	
مستوى الثقة	**95%**	
حجم العينة n	**381.02**	
أي أن حجم العينة المناسب لهذا المجتمع يساوي	**381**	**امرأة**

3.3 عينة الدراسة

طبقت الدراسة على عينة مكونة من (399) امرأة من الضفة الغربية، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العنقودية، والجدول (3.3) يوضح خصائص أفراد العينة الديموغرافية:

الجدول (3.3): خصائص أفراد العينة الديموغرافية

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
المستوى التعليمي	ثانوي أو أقل	231	57.9
	دبلوم	87	21.8
	بكالوريوس	70	17.5
	دراسات عليا	11	2.8
	المجموع	**399**	**100.0**
مستوى الدخل	منخفض	71	17.8
	متوسط	310	77.7
	مرتفع	18	4.5
	المجموع	**399**	**100.0**
طريقة تملك الأرض (الحيازة)	الميراث	322	80.7
	الشراء	57	14.3
	الوصية	20	5.0

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
	المجموع	**399**	**100.0**
صلة القرابة مع الزوج (للمتزوجات)	لا يوجد	338	84.7
	يوجد	61	15.3
	المجموع	**399**	**100.0**
رب الأسرة	الزوج	330	82.7
	الزوجة	69	17.3
	المجموع	**399**	**100.0**
حيوية موقع الارض	عالية	108	27.1
	متوسطة	245	61.4
	قليلة	46	11.5
	المجموع	**399**	**100.0**
قيمة متوسط السعر المتعارف علي للمتر المربع للأرض التي أمتلكها بالدينار الأردني	20 دينار فأقل	231	57.9
	من (21-40) دينار	104	26.1
	41 دينار فأكثر	64	16.0
	المجموع	**399**	**100.0**
هل لديك سند ملكية باسمك؟	نعم	255	63.9
	لا	144	36.1
	المجموع	**399**	**100.0**
نوع سند ملكية أرضك	الطابو الفلسطيني	321	80.5
	الطابو العثماني	22	5.5
	التسوية الأردنية	56	14.0
	المجموع	**399**	**100.0**
هل لديك معرفة في ألية تسجيل الاراضي في الدوائر الرسمية؟	نعم	116	29.1
	لا	283	70.9
	المجموع	**399**	**100.0**
إذا كانت الاجابة نعم ما هو مصدر معرفتك في مجال تسجيل الأراضي؟	الأقارب	35	8.8
	المؤسسات	60	15.0
	الدوائر الرسمية المختصة	287	71.9
	وسائل الإعلام المختلفة	17	4.3
	المجموع	**399**	**100.0**

في حال عدم حصولك على حقك في الأرض بالميراث، ما هو سبب ذلك؟

تم استخراج الأعداد والنسب المئوية، كما هو موضح في الجدول (4.3):

الجدول (4.3): الأعداد والنسب المئوية لأسباب عدم حصول المرأة على حقها في الأرض بالميراث

السبب	العدد	النسبة المئوية
أنكر بقية الورثة حقي في الميراث	306	%76.7
تنازلت عن حقي في الميراث لصالح إخواني بالتراضي	69	%17.3
أخذت ميراثي على شكل نقود بدلاً من أرض	24	%6.0
المجموع	**399**	**%100**

يتبين من الجدول (4.3) أن عدم حصول المرأة على حقها في الأرض بالميراث كان بسبب إنكار بقية الورثة لحقها في الميراث، حيث جاء هذا السبب في المركز الأول بنسبة مئوية بلغت (76.7%)، تلاه سبب تنازل المرأة عن حقها في الميراث لصالح إخوانها بالتراضي بنسبة مئوية بلغت (17.3%)، وجاء أخيراً سبب أخذها ميراثها على شكل نقود بدلاً من الأرض بنسبة مئوية بلغت (6.0%).

بماذا تستخدمي الأرض التي تملكينها؟

تم استخراج الأعداد والنسب المئوية، كما هو موضح في الجدول (5.3):

الجدول (5.3): الأعداد والنسب المئوية لاستخدامات الأرض المملوكة من قبل المرأة

الاستخدام	العدد	النسبة المئوية
الزراعة: النباتات والمحاصيل	195	48.9
المواشي: الزراعة والرعي	119	29.8
الزراعة المختلطة: الزراعة والمواشي	38	9.5
لأغراض تجارية	2	0.5
لأغراض صناعية	8	2.0
لأغراض السكن	37	9.3
المجموع	**399**	**%100**

يتبين من الجدول (5.3) أن غالبة استخدامات الأرض المملوكة للمرأة كانت لأغراض زراعة، حيث جاء استخدام الأرض للزراعة (النباتات والمحاصيل) في المقام الأول بنسبة مئوية بلغت (48.9%)، تلاها استخدام الأرض للزراعة والرعي بنسبة مئوية بلغت (29.8%)، ثم جاءت لأغراض الزراعة المختلطة (الزراعة والمواشي) بنسبة مئوية بلغت (9.5%)، تلتها استخدامات الأرض لأغراض السكن بنسبة مئوية بلغت (9.3%)، ثم تلتها لأغراض صناعية بنسبة مئوية بلغت (2.0%)، وأخيراً جاء استخدامها لأغراض تجارية بنسبة مئوية بلغت (0.5%).

منذ أن حصلتي على سند تسجيل للأرض الخاصة بكِ، ما الذي تغير على طريقة تصرفك بالأرض؟

تم استخراج الأعداد والنسب المئوية، كما هو موضح في الجدول (6.3):

الجدول (6.3): الأعداد والنسب المئوية للتغير على طريقة تصرف المرأة بالأرض بعد حصولها على سند تسجيل الأرض

التغير الذي حصل	العدد	النسبة المئوية
اكتسبت حق الوصول المادي إلى الأرض التي أستخدمها	197	49.4
تمكنت من البدء باستخدام الأرض للأغراض الزراعية	118	29.6
تمكنت من تحقيق دخل لنفسي بشكل مستقل عن أفراد الأسرة الآخرين	60	15.0
جميع ما ذكر سابقاً	16	4.0
لم يتغير شيء عمليًا	8	2.0
المجموع	**399**	**%100**

يتبين من الجدول (6.3) أن غالبة النساء اللاتي حصلن على سند تسجيل الأرض أشرن إلى أن التغير الذي حدث في تصرفهن في الأرض بأنهن اكتسبن حق الوصول المادي إلى الأرض التي تستخدمها والتي جاءت في المركز الأول بنسبة مئوية بلغت (49.4%)، تلاها في المركز الثاني بأن المرأة تمكنت من البدء باستخدام الأرض للأغراض الزراعية بنسبة مئوية بلغت (29.6%)، ثم جاء في المركز الثالث (تمكنت من تحقيق دخل لنفسي بشكل مستقل عن أفراد الأسرة الآخرين) بنسبة

مئوية بلغت (15.0%)، وجاء في المركز الرابع (جميع ما ذكر سابقاً) بنسبة مئوية بلغت (4.0%)، وجاء في المركز الخامس والأخير (لم يتغير شيء عملياً) بنسبة مئوية بلغت (2.0%).

4.3 أداة الدراسة

لغايات التعرف على الأثر التنموي لتسجيل الاراضي للنساء في الضفة الغربية، قامت الباحثة بتطوير استبانة وذلك من خلال الاستعانة بالعديد من الدراسات السابقة، ذات العلاقة بمشكلة الدراسة البحثية، وقد تكونت الاستبانة من أربعة محاور، المحور الأول لقياس تسجيل الأراضي في الضفة الغربية، واشتمل على (14) فقرات، والمحور الثاني لقياس الدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات، واشتمل على بعدين هي: دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاجتماعية، وتكون من (7) فقرات، ودور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاقتصادية، وتكون من (8) فقرات , و المحور الثالث لقياس التحديات و المعيقات و تكون من (14) فقرة .

5.3 صدق أداة الدراسة

بهدف التحقق من مصداقية أداة الدراسة، وضمان قياسها للأهداف التي وضعت من أجلها، تم تحكيمها من قبل عدد من الأكاديميين والمتخصصين من أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية، وكان عدد المحكمين (3) محكمين، بهدف إبداء ملاحظاتهم وتقييم مدى ملاءمتها لموضوع الدراسة، ومدى مناسبة كل فقرة وكفايتها للمجال الذي تنتمي اليه، ومدى قدرة فقرات الاستبانة على تحقيق الهدف الذي أعدت من أجله بشكل سليم، وقد تم الأخذ بكافة ملاحظات المحكمين، وتم اعتماد سلم ليكرت الخماسي وذلك على النحو التالي (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة).

1.5.3. صدق البناء لأداة الدراسة:

تم فحص صدق البناء بحساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاستخراج قيم معاملات ارتباط درجة الفقرة بدرجة المجال الذي تنتمي إليه، وقيم معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية لكل محور من محاور الاستبانة، كذلك قيم معاملات ارتباط درجة كل مجال مع الدرجة الكلية للمقياس، كما هو مبين في الجداول الآتية:

الجدول (7.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال.

رقم الفقرة	الفقرات	الارتباط مع المجال
1.	المراحل التي مرّ بها مشروع التسوية كانت بطيئة	.68**
2.	وجود تفاعل للسكان المحليين مع تسوية الأراضي	.58**
3.	زاد مشروع تسوية الأراضي من قيمة الأرض	.72**
4.	عمل مشروع التسوية على زيادة أمن الحيازة وحفظ الملكية	.73**
5.	عمل مشروع التسوية على تقليل النزاعات حول ملكية الأرض	.54**
6.	زاد مشروع التسوية من وتيرة البناء في أطراف المدن	.83**
7.	أثرت التسوية على الاستثمار في تحسين ظروف المساكن والممتلكات	.79**
8.	ساعد مشروع التسوية على الاستثمار في البنية التحتية مثل شق طرق وشوارع جديدة وغيرها	.79**
9.	ساعد مشروع التسوية في زيادة حجم المساحات الزراعية والنشاط الزراعي في المنطقة	.72**
10.	ساعد مشروع التسوية في تطوير إمدادات الخدمات الأساسية (مياه، وكهرباء، مجاري، هاتف، انترنت، وغيرها)	.83**
11.	أنا على دراية أن امتلاك الأرض هو من الأصول المالية والاجتماعية المهمة	.80**
12.	انا على دراية بالإجراءات القانونية والرسمية التي يتعين على اتباعها للحصول على حقوق ملكية الأرض	.79**
13.	تقدم المؤسسات الفلسطينية المتعلقة بتسجيل الأراضي إرشادات كافية للنساء لتسجيل الأراضي	.82**
14.	يتم تطبيق قوانين وراثة الأرض في الممارسة العملية	.79**

**** دالة إحصائيًا عند ($\alpha \leq 0.01$)**

توضح البيانات الواردة في الجدول (7.3) أن جميع القيم الموجودة في مصفوفة ارتباط فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال ذات دلالة إحصائية، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية بين درجة كل فقرة ودرجة المجال (تسجيل الأراضي)، لذلك فهي تعكس فاعلية فقرات المجال في قياس ما تم تحديده لقياسها، أي أنها تشترك في قياس تسجيل الأراضي في الضفة الغربية.

الجدول (8.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال، وارتباط كل فقرة مع الدرجة الكلية للأداة.

رقم الفقرة	الفقرات	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية
أولًا: دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاجتماعية			**0.75****
.1	مكنني تسجيل الأراضي من الحضور والتواجد وحرية الممارسة الاجتماعية	.59**	.73**
.2	ساعدني على المشاركة في النشاطات النسوية	.65**	.78**
.3	قلّل من النزاعات داخل أسرتي	.63**	.77**
.4	ساعدني على زيادة علاقاتي الاجتماعية مع الآخرين	.63**	.79**
.5	ساعدني في رفع مكانتي الاجتماعية بين صديقاتي	.65**	.84**
.6	يؤدي إلى زيادة تقدير أفراد عائلتي لي	.67**	.87**
.7	عزز ثقتي بنفسي	.65**	.82**
ثانيًا: دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاقتصادية			**0.93****
.8	ساعدني في تلبية احتياجات أسرتي المادية	.847**	.832**
.9	ساعدني على تحسين نوعية غذاء أسرتي	.871**	.859**
.10	مكنني من اقتناء أملاك ومقتنيات خاصة بي	.879**	.864**
.11	وفر لأفراد أسرتي عيشة كريمة	.883**	.862**
.12	قلل من أعمالي الإضافية من أجل الحصول على المال	.908**	.887**
.13	ساعدني في تخفيف مشكلة الفقر لدى أسرتي	.853**	.819**
.14	ساعدني في الحصول على الاستقلال المادي	.811**	.773**
.15	ساعدني على فتح مشروع صغير لزيادة دخل أسرتي.	.877**	.852**

**** دالة إحصائيًا عند ($\alpha \leq 0.01$)**

تشير البيانات الواردة في الجدول (8.3) أن جميع القيم الموجودة في مصفوفة ارتباط فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال ذات دلالة إحصائية، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية بين درجة كل فقرة ودرجة المجال الذي تنتمي إليه، لذلك فهي تعكس فاعلية فقرات المجال في قياس ما تم تحديده لقياسها، كما يتضح أن جميع المجالات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)، مما يشير إلى أنها تشترك في قياس الدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية.

الجدول (9.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال.

رقم الفقرة	الفقرات	الارتباط مع المجال
1.	العبء المالي على الأهالي بسبب رسوم المسح	.54**
2.	رفض الأهالي المشاركة في مشروع تسوية الأراضي لتخوفهم من دفع ضريبة الأملاك بعد التسجيل	.57**
3.	غياب قانون أو نظام فلسطيني واضح يلائم الوضع الراهن في فلسطين دون خلق تعقيدات جديدة متعلقة بحماية الأراضي في مناطق (ج)	.60**
4.	غياب عدد كبير من أصحاب قطع الأراضي وعدم حضورهم للادعاء بأراضيهم	.58**
5.	عدم تعاون بعض الأهالي أثناء عملية المسح	.59**
6.	وجود نسبة من أصحاب الأراضي المغتربين خارج فلسطين	.63**
7.	ضعف إمكانية تطبيق المشروع في مناطق "ج" أو تلك القريبة من جدار الفصل العنصري	.65**
8.	وجود خلل في أسماء المالكين للأراضي	.64**
9.	وجود خلل في مساحات الأراضي	.69**
10.	فقدان السكان لأوراق الملكية للأرض	.52**
11.	تخوف السكان من تحويل الكثير من الأراضي إلى خزينة الدولة بسبب تعقيدات البت فيها	.66**
12.	نسبة قليلة من النساء قمن بالمطالبة بحقوقهن الإرثية بسبب التوعية من خلال المؤسسات عبر معرفة النساء بحقوقهن الإرثية	.63**
13.	حرمان النساء من حقهن في الميراث	.66**
14.	العادات والتقاليد في مجتمعنا الفلسطيني	.63**
15.	سيطرة الرجال في مجتمعنا على حيازة الاراضي	.71**

رقم الفقرة	الفقرات	الارتباط مع المجال
.16	عدم معرفة النساء بأنظمة واجراءات تسجيل الاراضي	.68**
.17	المماطلة في القضايا الخاصة بقضايا الميراث	.71**
.18	رضوخ النساء لتهديدات الاخوة	.71**
.19	يعتبر اللجوء إلى القضاء في الكثير من الحالات اخر خيارات المرأة لتحصيل حقها في الميراث	.63**

**** دالة إحصائيًا عند ($\alpha \leq 0.01$)**

توضح البيانات الواردة في الجدول (9.3) أن جميع القيم الموجودة في مصفوفة ارتباط فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال ذات دلالة إحصائية، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية بين درجة كل فقرة ودرجة المجال الذي تنتمي إليه، لذلك فهي تعكس فاعلية فقرات المجال في قياس ما تم تحديده لقياسها، أي أنها تشترك في قياس التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية.

2.5.3. الثبات:

حسب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي، بحساب معامل الثبات كرونباخ ألفا، وكذلك تم حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية، وذلك كما هو موضح في الجدول (10.3).

الجدول (10.3): معاملات الثبات لاستبانة تسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وأثرها التنموي (1967- 2021) "الأنظمة والإجراءات، التحديات والمعيقات

المتغيرات	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	التجزئة النصفية	
		معامل الثبات	معامل الارتباط	معامل ارتباط سبيرمان المعدل
تسجيل الأراضي في الضفة الغربية	14	0.930	0.761	0.865
دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاجتماعية	7	0.925	0.752	0.861
دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاقتصادية	8	0.952	0.859	0.924
الدرجة الكلية للدور التنموي لتسجيل	**15**	**0.966**	**0.888**	**0.941**

المتغيرات	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	التجزئة النصفية	
		معامل الثبات	معامل الارتباط	معامل ارتباط سبيرمان المعدل
الأراضي				
التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي	19	0.916	0.575	0.730

تشير البيانات الموضحة في الجدول (10.3) أن معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحور تسجيل الأراضي في الضفة الغربية جاء مرتفعاً، وبلغ معامل ثبات ألفا كرونباخ (0.930).

كما جاء معامل ثبات كرونباخ ألفا للدرجة الكلية للدور التنموي لتسجيل الأراضي مرتفعاً، حيث بلغ معامل ثبات كرونباخ ألفا (0.966).

كذلك جاء معامل ثبات كرونباخ ألفا لمحور التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي مرتفعاً، حيث بلغ معامل ثبات كرونباخ ألفا (0.916). وهذا يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بثبات عالي.

6.3 تصحيح أداة الدراسة

استخدم الباحثة مقياساً متدرجاً بطريقة ليكرت الخماسية، حيث يحصل المستجيب على 5 درجات عندما يجيب (موافق بشدة)، 4 درجات عندما يجيب (موافق)، 3 درجات عندما يجيب (محايد)، ودرجتان عندما يجيب (معارض)، ودرجة واحدة عندما يجيب (معارض بشدة). وقد صححت فقرات المقياس جميعها بهذا الاتجاه.

وتم تقسيم طول السلم الخماسي إلى ثلاث فئات لمعرفة تسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وأثرها التنموي (1967– 2021) "الأنظمة والإجراءات، التحديات والمعيقات، وتم حساب فئات المقياس الخماسي كما يلي:

مدى المقياس = الحد الأعلى للمقياس–الحد الأدنى للمقياس = (5–1) = 4

عدد الفئات = 3

طول الفئة = مدى المقياس ÷ عدد الفئات

= 4 ÷ 3 = 1.33

بإضافة طول الفئة (1.33) للحد الأدنى لكل فئة نحصل على فئات المتوسطات الحسابية كما هو موضح في الجدول (11.3):

الجدول (11.3): فئات المتوسطات الحسابية لتحديد درجة الموافقة على تسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وأثرها التنموي (1967- 2021) "الأنظمة والإجراءات، التحديات والمعيقات

فئات المتوسط الحسابي	الموافقة
2.33 فأقل	قليلة
3.67-2.34	متوسطة
3.68 فأعلى	كبيرة

7.3 إجراءات الدراسة:

1. تم الرجوع إلى ما أتيح من الأدب النظري، المرتبط بمتغيرات الدراسة، الذي ساعد الباحثة على تكوين خلفية علمية لموضوع الدراسة.
2. الرجوع إلى بعض الدراسات والأبحاث المحلية والعربية والعالمية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة للاستفادة منها في بناء أداة الدراسة.
3. تم تجهيز الأداة التي استخدمت لجمع البيانات.
4. تم تطبيق أداة الدراسة على عينة مكونة من (399) امرأة من نساء الضفة الغربية في فلسطين، وتم استردادها جميعها، التي مثلت عينة الدراسة التي خضعت للمعالجة الإحصائية.

8.3 الأساليب الإحصائية

اعتمدت الباحثة في تحليل بيانات دراستها بعد تطبيق الأدوات على أفراد عينة الدراسة، حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية،

SPSS: Statistical Package for the Social Sciences, Version (27)

وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والأوزان النسبية.
- المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية.
- اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمعرفة صدق فقرات المقياس.
- اختبار الانحدار البسيط لفحص تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way Analysis of Variance) للمقارنة بين المتوسطات أو التوصل إلى قرار يتعلق بوجود أو عدم وجود فروق بين المتوسطات.
- اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية لإيجاد مصدر الفروق.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل تحليلاً إحصائياً للبيانات الناتجة عن الدراسة، وذلك من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة، وفحص فرضياتها.

1.4 ما واقع تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن؟

للإجابة عن السؤال الأول، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن. وذلك كما هو موضح في الجدول (1.4).

الجدول (1.4): التحليل الوصفي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن، مرتبة تنازلياً حسب الأهمية النسبية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	درجة الموافقة
5	عمل مشروع التسوية على تقليل النزاعات حول ملكية الأرض	2.87	1.08	57.4	متوسطة
2	وجود تفاعل للسكان المحليين مع تسوية الأراضي	2.79	0.95	55.8	متوسطة
1	المراحل التي مرّ بها مشروع التسوية كانت بطيئة	2.63	1.02	52.6	متوسطة
11	أنا على دراية أن امتلاك الأرض هو من الأصول المالية	2.53	1.08	50.6	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	درجة الموافقة
	والاجتماعية المهمة				
14	يتم تطبيق قوانين وراثة الأرض في الممارسة العملية	2.48	1.07	49.6	متوسطة
12	انا على دراية بالإجراءات القانونية والرسمية التي يتعين على اتباعها للحصول على حقوق ملكية الأرض	2.48	1.06	49.6	متوسطة
3	زاد مشروع تسوية الأراضي من قيمة الأرض	2.43	0.99	48.6	متوسطة
9	ساعد مشروع التسوية في زيادة حجم المساحات الزراعية والنشاط الزراعي في المنطقة	2.42	0.98	48.4	متوسطة
6	زاد مشروع التسوية من وتيرة البناء في أطراف المدن	2.36	1.04	47.2	متوسطة
8	ساعد مشروع التسوية على الاستثمار في البنية التحتية مثل شق طرق وشوارع جديدة وغيرها	2.35	1.02	47.0	متوسطة
10	ساعد مشروع التسوية في تطوير إمدادات الخدمات الأساسية (مياه، وكهرباء، مجاري، هاتف، انترنت، وغيرها)	2.34	1.05	46.8	متوسطة
4	عمل مشروع التسوية على زيادة أمن الحيازة وحفظ الملكية	2.30	0.99	46.0	قليلة
7	أثرت التسوية على الاستثمار في تحسين ظروف المساكن والممتلكات	2.23	1.02	44.6	قليلة
13	تقدم المؤسسات الفلسطينية المتعلقة بتسجيل الأراضي إرشادات كافية للنساء لتسجيل الأراضي	2.22	1.19	44.4	قليلة
الدرجة الكلية لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية		**2.46**	**0.75**	**49.2**	**متوسطة**

تشير البيانات الموضحة في الجدول (1.4)، أن واقع تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن جاء بدرجة موافقة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لواقع تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن (2.46) بنسبة مئوية بلغت (49.2%).

ويتضح من الجدول (1.4) أن الفقرات (5، 2) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بالنسبة لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية، التي نصت على: (عمل مشروع التسوية على تقليل النزاعات حول ملكية الأرض)، و(وجود تفاعل للسكان المحليين مع تسوية الأراضي)، في حين حصلت الفقرات (13، 7) على أقل متوسط حسابي بالنسبة لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية، التي نصت على: (تقدم المؤسسات الفلسطينية المتعلقة بتسجيل الأراضي إرشادات كافية للنساء لتسجيل الأراضي)، و(أثرت التسوية على الاستثمار في تحسين ظروف المساكن والممتلكات).

2.4 ما مستوى الدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن؟

للإجابة عن السؤال الثاني، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمستوى الدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن. وذلك كما هو موضح في الجدول (2.4).

الجدول (2.4): التحليل الوصفي للدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن، مرتبة تنازلياً حسب الأهمية النسبية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
9	ساعدني على تحسين نوعية غذاء أسرتي	3.06	0.93	61.2	متوسطة
8	ساعدني في تلبية احتياجات أسرتي المادية	3.01	0.95	60.2	متوسطة
10	مكنني من اقتناء أملاك ومقتنيات خاصة بها	3.01	0.91	60.2	متوسطة
11	وفر لأفراد أسرتي عيشة كريمة	3.00	0.88	60.0	متوسطة
12	قلل من أعمالي الإضافية من أجل الحصول على المال	2.97	0.95	59.4	متوسطة
15	ساعدني في فتح مشروع صغير لزيادة دخل أسرتي.	2.86	0.99	57.2	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
13	ساعدني في تخفيف مشكلة الفقر لدى أسرتي	2.78	0.94	55.6	متوسطة
14	ساعدني في الحصول على الاستقلال المادي	2.70	0.97	54.0	متوسطة
الدرجة الكلية لدور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاقتصادية		**2.92**	**0.81**	**58.4**	**متوسطة**
3	قلل من النزاعات داخل أسرتي	2.98	0.97	59.6	متوسطة
6	أدى إلى زيادة تقدير أفراد عائلتي لي	2.98	0.94	59.6	متوسطة
5	ساعدني في رفع مكانتي الاجتماعية بين صديقاتي	2.91	1.00	58.2	متوسطة
7	عزز ثقتي بنفسي	2.90	0.92	58.0	متوسطة
4	ساعدني على زيادة علاقاتي الاجتماعية مع الآخرين	2.87	0.92	57.4	متوسطة
2	ساعدني على المشاركة في النشاطات النسوية	2.85	0.94	57.0	متوسطة
1	مكنني تسجيل الأراضي من الحضور والتواجد وحرية الممارسة الاجتماعية	2.78	0.96	55.6	متوسطة
الدرجة الكلية لدور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاجتماعية		2.90	0.79	**58.0**	**متوسطة**
الدرجة الكلية للدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية		2.91	0.78	**58.2**	**متوسطة**

تشير البيانات الموضحة في الجدول (2.4)، أن مستوى الدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن جاء بدرجة موافقة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية (2.91) بنسبة مئوية بلغت (58.2%).

وقد جاء دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاقتصادية في المركز الأول بمتوسط حسابي بلغ (2.92) ونسبة مئوية بلغت (58.4%)، وحصلت الفقرة (9) على أعلى متوسط حسابي، التي نصت على: (ساعدني على تحسين نوعية غذاء أسرتي)، في حين

حصلت الفقرة (14) على أقل متوسط حسابي التي نصت على: (ساعدني في الحصول على الاستقلال المادي).

وجاء في المركز الثاني دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاجتماعية بمتوسط حسابي بلغ (2.90) ونسبة مئوية بلغت (58.0%)، وحصلت الفقرة (3) على أعلى متوسط حسابي، التي نصت على: (قلل من النزاعات داخل أسرتي)، في حين حصلت الفقرة (1) على أقل متوسط حسابي، التي نصت على: (مكنني تسجيل الأراضي من الحضور والتواجد وحرية الممارسة الاجتماعية).

3.4 ما مستوى التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن؟

للإجابة عن السؤال الثالث، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية مستوى التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن. وذلك كما هو موضح في الجدول (3.4).

الجدول (3.4): التحليل الوصفي للتحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن، مرتبة تنازلياً حسب الأهمية النسبية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	درجة الموافقة
15	سيطرة الرجال في مجتمعنا على حيازة الاراضي	4.10	0.74	82.0	كبيرة
11	تخوف السكان من تحويل الكثير من الأراضي إلى خزينة الدولة بسبب تعقيدات البت فيها	4.09	0.72	81.8	كبيرة
14	العادات والتقاليد في مجتمعنا الفلسطيني	4.07	0.69	81.4	كبيرة
17	المماطلة في القضايا الخاصة بقضايا الميراث	4.03	0.70	80.6	كبيرة
13	حرمان النساء من حقهن في الميراث	3.96	0.69	79.2	كبيرة
12	نسبة قليلة من النساء قمن بالمطالبة بحقوقهن الإرثية	3.96	0.72	79.2	كبيرة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	درجة الموافقة
	بسبب التوعية من خلال المؤسسات عبر معرفة النساء بحقوقهن الإرثية				
16	عدم معرفة النساء بأنظمة واجراءات تسجيل الاراضي	3.96	0.73	79.2	كبيرة
18	رضوخ النساء لتهديدات الاخوة	3.95	0.71	79.0	كبيرة
19	يعتبر اللجوء إلى القضاء في الكثير من الحالات اخر خيارات المرأة لتحصيل حقها في الميراث	3.95	0.68	79.0	كبيرة
9	وجود خلل في مساحات الأراضي	3.94	0.70	78.8	كبيرة
5	عدم تعاون بعض الأهالي أثناء عملية المسح	3.91	0.80	78.2	كبيرة
10	فقدان السكان لأوراق الملكية للأرض	3.91	0.74	78.2	كبيرة
1	العبء المالي على الأهالي بسبب رسوم المسح	3.86	0.72	77.2	كبيرة
6	وجود نسبة من أصحاب الأراضي المغتربين خارج فلسطين	3.81	0.74	76.2	كبيرة
4	غياب عدد كبير من أصحاب قطع الأراضي وعدم حضورهم للادعاء بأراضيهم	3.76	0.73	75.2	كبيرة
3	غياب قانون أو نظام فلسطيني واضح يلائم الوضع الراهن في فلسطين دون خلق تعقيدات جديدة متعلقة بحماية الأراضي في مناطق (ج)	3.74	0.72	74.8	كبيرة
2	رفض الأهالي المشاركة في مشروع تسوية الأراضي لتخوفهم من دفع ضريبة الأملاك بعد التسجيل	3.74	0.71	74.8	كبيرة
8	وجود خلل في أسماء المالكين للأراضي	3.73	0.72	74.6	كبيرة
7	ضعف إمكانية تطبيق المشروع في مناطق "ج" أو تلك القريبة من جدار الفصل العنصري	3.69	0.74	73.8	كبيرة
الدرجة الكلية للتحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية		**3.90**	**0.46**	**78.0**	**كبيرة**

تشير البيانات الموضحة في الجدول (3.4)، أن مستوى التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن جاء بدرجة موافقة كبيرة، إذ

بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للتحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية (3.90) بنسبة مئوية بلغت (78.0%).

ويتضح من الجدول (3.4) أن الفقرات (15، 11) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بالنسبة للتحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية ، التي نصت على: (سيطرة الرجال في مجتمعنا على حيازة الاراضي)، و(تخوف السكان من تحويل الكثير من الأراضي إلى خزينة الدولة بسبب تعقيدات البت فيها)، في حين حصلت الفقرات (7، 8) على أقل متوسط حسابي بالنسبة للتحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية، التي نصت على: (ضعف إمكانية تطبيق المشروع في مناطق "ج" أو تلك القريبة من جدار الفصل العنصري)، و(وجود خلل في أسماء المالكين للأراضي).

4.4 فحص فرضيات الدراسة:

1.4.4. لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية (1967- 2021).

للتحقق من الفرضية الأولى، استخدم تحليل الانحدار البسيط، كما هو واضح من خلال الجدول (4.4):

الجدول (4.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية (1967- 2021)

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	Sig.	قيمة (ف) ودلالتها
المقدار الثابت	1.047	0.091		11.552	0.001*	462.374
تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات	0.758	0.035	0.734	21.503	0.001*	0.001*
R = (0.734)		R^2 = (0.538)		Adj. R^2 = (0.537)		

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

من خلال النتائج الواردة في الجدول (4.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الأولى، حيث بلغت (F) المحسوبة (462.374) وبقيمة احتمالية (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وتدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

كما يتضح من الجدول (4.4) أن المتغير المستقل (تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية) يؤثر في (التنمية 1967–2021) استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة التي بلغت للمتغير المستقل (21.503)، وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05)، وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) تبين أن المتغير المستقل (تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية) يفسر ما مقداره (53.7%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "التنمية"، وهي قوة تفسيرية كبيرة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$\mathbf{Y = (1.047) + (0.758)X} \quad \text{.....(1)}$$

Y: المتغير التابع (التنمية 1967–2021)

X: تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية

من المعادلة (1) يتبين أن الزيادة في المتغير المستقل (X) بمقدار واحد صحيح فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في المتغير التابع (Y) بمقدار (0.758).

مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية (1967– 2021).

وانبثق عن الفرضية الأولى، الفرضيات الفرعية الآتية:

1.1.4.4 لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية الاجتماعية.

للتحقق من الفرضية الفرعية الأولى، استخدم تحليل الانحدار البسيط، كما هو واضح من خلال الجدول (5.4):

الجدول (5.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية الاجتماعية

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	Sig.	قيمة (ف) ودلالتها
المقدار الثابت	1.033	0.094		11.033	0.001*	432.041
تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات	0.757	0.036	0.722	20.786	0.001*	0.001*
R = (0.722)	**R^2 = (0.521)**			**Adj. R^2 = (0.520)**		

*** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

من خلال النتائج الواردة في الجدول (5.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى، حيث بلغت (F) المحسوبة (432.041) وبقيمة احتمالية (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وتدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

كما يتضح من الجدول (5.4) أن المتغير المستقل (تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية) يؤثر في (التنمية الاجتماعية) استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة التي بلغت للمتغير المستقل (20.786)، وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05)، وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) تبين أن المتغير المستقل (تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية) يفسر ما مقداره (52.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "التنمية الاجتماعية"، وهي قوة تفسيرية كبيرة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_1 = (1.033) + (0.757)X \quad \text{.....(2)}$$

Y_1: المتغير التابع (التنمية الاجتماعية)

X: تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية

من المعادلة (2) يتبين أن الزيادة في المتغير المستقل (X) بمقدار واحد صحيح فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في المتغير التابع (Y_1) بمقدار (0.757).

مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية الاجتماعية.

2.1.4.4. لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية الاقتصادية.

للتحقق من الفرضية الفرعية الثانية، استخدم تحليل الانحدار البسيط، كما هو واضح من خلال الجدول (6.4):

الجدول (6.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية الاقتصادية

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	Sig.	قيمة (ف) ودلالتها
المقدار الثابت	1.059	0.100		10.640	0.001*	384.205
تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات	0.759	0.039	0.701	19.601	0.001*	0.001*
R = (0.701)	**R^2 = (0.492)**			**Adj. R^2 = (0.491)**		

*** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

من خلال النتائج الواردة في الجدول (6.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية، حيث بلغت (F) المحسوبة (384.205) وبقيمة احتمالية (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وتدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

كما يتضح من الجدول (6.4) أن المتغير المستقل (تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية) يؤثر في (التنمية الاقتصادية) استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة التي بلغت للمتغير المستقل (19.601)، وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05)، وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) تبين أن المتغير المستقل (تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية) يفسر ما مقداره (49.1%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "التنمية الاقتصادية"، وهي قوة تفسيرية كبيرة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$\mathbf{Y_2 = (1.059) + (0.759)X} \quad \text{.....(3)}$$

Y_2: المتغير التابع (التنمية الاقتصادية)

X: تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية

من المعادلة (3) يتبين أن الزيادة في المتغير المستقل (X) بمقدار واحد صحيح فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في المتغير التابع (Y_2) بمقدار (0.759).

مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية الاقتصادية.

2.4.4. لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لسعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية على التنمية (1967-2021).

للتحقق من الفرضية الثانية، استخدم تحليل الانحدار البسيط، كما هو واضح من خلال الجدول (7.4):

الجدول (7.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية على التنمية (1967- 2021)

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	Sig.	قيمة (ف) ودلالتها
المقدار الثابت	2.205	0.082		26.935	0.001*	91.190 0.001*
سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية	0.446	0.047	0.432	9.549	0.001*	
R = (0.432)	**R^2 = (0.187)**			**Adj. R^2 = (0.185)**		

*** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α≤ 0.05)**

من خلال النتائج الواردة في الجدول (7.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الثانية، حيث بلغت (F) المحسوبة (91.190) وبقيمة احتمالية (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وتدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

كما يتضح من الجدول (7.4) أن المتغير المستقل (سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية) يؤثر في (التنمية 1967-2021) استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة التي بلغت للمتغير المستقل (9.549)، وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05)، وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) تبين أن المتغير المستقل (سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية) يفسر ما

مقداره (18.5%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "التنمية"، وهي قوة تفسيرية مقبولة.

وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y = (2.205) + (0.446)X \quad \text{.....(4)}$$

Y: المتغير التابع (التنمية 1967-2021)

X: سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية

من المعادلة (4) يتبين أن الزيادة في المتغير المستقل (X) بمقدار واحد صحيح فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في المتغير التابع (Y) بمقدار (0.446).

مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية على التنمية (1967- 2021).

وانبثق عن الفرضية الثانية، الفرضيات الفرعية الآتية:

1.2.4.4 لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية على التنمية الاجتماعية.

للتحقق من الفرضية الفرعية الأولى، استخدم تحليل الانحدار البسيط، كما هو واضح من خلال الجدول (8.4):

الجدول (8.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية على التنمية الاجتماعية

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	Sig.	قيمة (ف) ودلالتها

المقدار الثابت	2.226	0.084		26.408	0.001*	77.229
سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية	0.423	0.048	0.404	8.788	0.001*	0.001*
R = (0.404)	**R^2 = (0.163)**			**Adj. R^2 = (0.161)**		

*** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

من خلال النتائج الواردة في الجدول (8.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى، حيث بلغت (F) المحسوبة (77.229) وبقيمة احتمالية (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وتدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

كما يتضح من الجدول (8.4) أن المتغير المستقل (سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية) يؤثر في (التنمية الاجتماعية) استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة التي بلغت للمتغير المستقل (8.788)، وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05)، وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) تبين أن المتغير المستقل (سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية) يفسر ما مقداره (16.1%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "التنمية الاجتماعية"، وهي قوة تفسيرية مقبولة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$\mathbf{Y_1 = (2.226) + (0.423)X} \quad \text{.....(5)}$$

Y_1: المتغير التابع (التنمية الاجتماعية)

X: سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية

من المعادلة (5) يتبين أن الزيادة في المتغير المستقل (X) بمقدار واحد صحيح فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في المتغير التابع (Y_1) بمقدار (0.423).

مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية على التنمية الاجتماعية.

2.2.4.4 لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية على التنمية الاقتصادية.

للتحقق من الفرضية الفرعية الثانية، استخدم تحليل الانحدار البسيط، كما هو واضح من خلال الجدول (9.4):

الجدول (9.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية الاقتصادية

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	Sig.	قيمة (ف) ودلالتها
المقدار الثابت	2.186	0.086		25.503	0.001*	90.939 0.001*
سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية	0.467	0.049	0.432	9.536	0.001*	
R = (0.432)	**R^2 = (0.186)**			**Adj. R^2 = (0.184)**		

*** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

من خلال النتائج الواردة في الجدول (9.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية، حيث بلغت (F) المحسوبة (90.939) وبقيمة احتمالية (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وتدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

كما يتضح من الجدول (9.4) أن المتغير المستقل (سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية) يؤثر في (التنمية الاقتصادية) استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة التي بلغت للمتغير المستقل (9.536)، وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى

دلالة (0.05)، وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) تبين أن المتغير المستقل (سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية) يفسر ما مقداره (18.4%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "التنمية الاقتصادية"، وهي قوة تفسيرية مقبولة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_2 = (2.186) + (0.467)X \quad \text{.....(6)}$$

Y_2: المتغير التابع (التنمية الاقتصادية)

X: سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية

من المعادلة (6) يتبين أن الزيادة في المتغير المستقل (X) بمقدار واحد صحيح فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في المتغير التابع (Y_2) بمقدار (0.467).

مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية على التنمية الاقتصادية.

3.4.4. لا توجد علاقة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) والدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات.

للتحقق من الفرضية الثالثة، استخدم معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لإيجاد العلاقة بين التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) والدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات، كما هو واضح من خلال الجدول (10.4).

الجدول (10.4): يبين نتائج معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) والدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات.

	التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي
دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاجتماعية	-.277**
دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات ا في التنمية الاقتصادية	-.305**
الدور التنموي الكلي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات	-.302**

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)

تشير البيانات الواردة في الجدول (10.4) إلى وجود علاقة عكسية سالبة بين التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي وبين الدور التنموي الكلي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات، حيث بلغ معامل الارتباط للعلاقة بينهما (-.302) بدلالة إحصائية (0.001). وهذا يعني أنه كلما زادت التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي، قلّ الدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات، والعكس صحيح.

وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية سالبة بين التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي وبين دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاجتماعية، حيث بلغ معامل الارتباط للعلاقة بينهما (-.277) بدلالة إحصائية (0.001). وهذا يعني أنه كلما زادت التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي، قلّ دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاجتماعية، والعكس صحيح.

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة عكسية سالبة بين التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي وبين دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط للعلاقة بينهما (-.305) بدلالة إحصائية (0.001). وهذا يعني أنه كلما

زادت التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي، قلّ دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاقتصادية، والعكس صحيح.

4.4.4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

لفحص الفرضية الرابعة، حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي، كما هو موضح في الجدول (11.4):

جدول (11.4): يبين الأعداد والمتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي

المتغير	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاجتماعية	ثانوي أو أقل	231	2.93	0.80
	دبلوم	87	2.78	0.85
	بكالوريوس	70	2.85	0.66
	دراسات عليا	11	3.44	0.74
	المجموع	**399**	**2.90**	**0.79**
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاقتصادية	ثانوي أو أقل	231	2.98	0.82
	دبلوم	87	2.76	0.86
	بكالوريوس	70	2.86	0.68
	دراسات عليا	11	3.60	0.62
	المجموع	**399**	**2.92**	**0.81**
الدرجة الكلية للدور التنموي لتسجيل	ثانوي أو أقل	231	2.95	0.78
	دبلوم	87	2.77	0.84

المتغير	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأراضي للنساء	بكالوريوس	70	2.85	0.64
	دراسات عليا	11	3.53	0.64
	المجموع	**399**	**2.91**	**0.78**

يتضح من الجدول (11.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسّطات الحسابيّة لدرجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي. وللتحقق من دلالة الفروق، استخدم اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA)، كما هو موضح في الجدول (12.4):

جدول (12.4) نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA) للتعرف إلى الفروق بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي

المتغير	مصدر التّباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدّلالة الإحصائيّة
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	4.845	3	1.615	2.629*	0.050
	داخل المجموعات	242.671	395	0.614		
	المجموع	247.516	398			
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	8.428	3	2.809	4.355**	0.005
	داخل المجموعات	254.810	395	0.645		
	المجموع	263.238	398			
الدرجة الكلية للدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء	بين المجموعات	6.622	3	2.207	3.733*	0.011
	داخل المجموعات	233.588	395	0.591		
	المجموع	240.210	398			

*** دالّة إحصائيّاً عند مستوى دلالة (0.05)، ** دالّة إحصائيّاً عند مستوى دلالة (0.01)**

تشير النتائج الواردة في جدول (12.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث كانت قيمة الدّلالة

الإحصائيّة المحسوبة للدرجة الكلية للدور التنموي لتسجيل الأراضي (0.011)، وهي أصغر من مستوى الدّلالة (0.05) ودالّة إحصائيّاً. كذلك ظهرت فروق في دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاجتماعية، وفي التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير المستوى التعليمي، وبهذه النتيجة ترفض الفرضية الصفرية الرابعة وتقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود فروق في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

واستخدم اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق، لإيجاد مصدر الفروق في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي، وذلك كما هو واضح من خلال الجدول (13.4).

جدول (13.4): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في متوسطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي

المتغير	المقارنات	المتوسط الحسابي	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاجتماعية	ثانوي أو أقل	2.93	0.15	0.08	0.51*
	دبلوم	2.78	-----	0.07	0.66*
	بكالوريوس	2.85	-----	-----	0.59*
	دراسات عليا	3.44	-----	-----	-----
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاقتصادية	ثانوي أو أقل	2.98	0.22	0.12	0.62*
	دبلوم	2.76	-----	0.10	0.84*
	بكالوريوس	2.86	-----	-----	0.74*
	دراسات عليا	3.60	-----	-----	-----
الدرجة الكلية للدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء	ثانوي أو أقل	2.95	0.18	0.10	0.58*
	دبلوم	2.77	-----	0.08	0.76*
	بكالوريوس	2.85	-----	-----	0.68*
	دراسات عليا	3.53	-----	-----	-----

* الفرق في المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول (13.4) أن الفروق في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي، كانت بين اللواتي مستواهن التعليمي (ثانوية عامة فأقل)، و(دبلوم)، و(بكالوريوس) من جهة وبين اللواتي مستواهن التعليمي (دراسات عليا) من جهة أخرى، لصالح اللواتي مستواهن التعليمي (دراسات عليا)، اللاتي كان الدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) لديهن أفضل.

5.4.4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل.

لفحص الفرضية الخامسة، حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل، كما هو موضح في الجدول (14.4):

جدول (14.4): يبين الأعداد والمتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل

المتغير	مستوى الدخل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاجتماعية	منخفض	71	2.61	0.75
	متوسط	310	2.96	0.79
	مرتفع	18	2.92	0.76
	المجموع	**399**	**2.90**	**0.79**
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاقتصادية	منخفض	71	2.62	0.72
	متوسط	310	3.00	0.82
	مرتفع	18	2.88	0.84

المتغير	مستوى الدخل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	المجموع	**399**	**2.92**	**0.81**
الدرجة الكلية للدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء	منخفض	71	2.62	0.70
	متوسط	310	2.98	0.78
	مرتفع	18	2.90	0.76
	المجموع	**399**	**2.91**	**0.78**

يتضح من الجدول (14.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسّطات الحسابيّة لدرجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل. وللتحقق من دلالة الفروق، استخدم اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA)، كما هو موضح في الجدول (15.4):

جدول (15.4) نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA) للتعرف إلى الفروق بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل

المتغير	مصدر التّباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدّلالة الإحصائيّة
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	6.981	2	3.490	5.746**	0.003
	داخل المجموعات	240.536	396	0.607		
	المجموع	247.516	398			
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	8.324	2	4.162	6.465**	0.002
	داخل المجموعات	254.914	396	0.644		
	المجموع	263.238	398			
الدرجة الكلية للدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء	بين المجموعات	7.661	2	3.831	6.523**	0.002
	داخل المجموعات	232.549	396	0.587		
	المجموع	240.210	398			

**** دالّة إحصائيّاً عند مستوى دلالة (0.01)**

تشير النتائج الواردة في جدول (15.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في

الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل، حيث كانت قيمة الدّلالة الإحصائيّة المحسوبة للدرجة الكلية للدور التنموي لتسجيل الأراضي (0.002)، وهي أصغر من مستوى الدّلالة (0.05) ودالّة إحصائيّاً. كذلك ظهرت فروق في دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاجتماعية، وفي التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مستوى الدخل، وبهذه النتيجة ترفض الفرضية الصفرية الخامسة وتقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود فروق في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل.

واستخدم اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق، لإيجاد مصدر الفروق في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل، وذلك كما هو واضح من خلال الجدول (16.4).

جدول (16.4): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في متوسطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل

المتغير	المقارنات	المتوسط الحسابي	متوسط	مرتفع
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاجتماعية	منخفض	2.61	0.35*	0.31
	متوسط	2.96	-----	0.04
	مرتفع	2.92	-----	-----
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاقتصادية	منخفض	2.62	0.38*	0.26
	متوسط	3.00	-----	0.10
	مرتفع	2.88	-----	-----
الدرجة الكلية للدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء	منخفض	2.62	0.36*	0.28
	متوسط	2.98	-----	0.08
	مرتفع	2.90	-----	-----

* الفرق في المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول (16.4) أن الفروق في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل، كانت بين اللواتي مستوى دخلهن (منخفض) من جهة وبين اللواتي مستوى دخلهن (متوسط) من جهة أخرى، لصالح اللواتي مستوى دخلهن (متوسط)، اللاتي كان الدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) لديهن أفضل.

6.4.4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض.

لفحص الفرضية السادسة، حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض، كما هو موضح في الجدول (17.4):

جدول (17.4): يبين الأعداد والمتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض

المتغير	حيوية موقع الأرض	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاجتماعية	عالية	108	3.07	0.83
	متوسطة	245	2.92	0.77
	قليلة	46	2.38	0.56
	المجموع	**399**	**2.90**	**0.79**
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاقتصادية	عالية	108	3.09	0.85
	متوسطة	245	2.95	0.79
	قليلة	46	2.39	0.60

المتغير	حيوية موقع الأرض	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	المجموع	**399**	**2.92**	**0.81**
الدرجة الكلية للدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء	عالية	108	3.08	0.81
	متوسطة	245	2.93	0.76
	قليلة	46	2.39	0.55
	المجموع	**399**	**2.91**	**0.78**

يتضح من الجدول (17.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسّطات الحسابيّة لدرجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض. وللتحقق من دلالة الفروق، استخدم اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA)، كما هو موضح في الجدول (18.4):

جدول (18.4) نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA) للتعرف إلى الفروق بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض

المتغير	مصدر التّباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدّلالة الإحصائيّة
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	15.470	2	7.735	13.201**	0.001
	داخل المجموعات	232.046	396	0.586		
	المجموع	247.516	398			
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	16.289	2	8.144	13.060**	0.001
	داخل المجموعات	246.949	396	0.624		
	المجموع	263.238	398			
الدرجة الكلية للدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء	بين المجموعات	15.900	2	7.950	14.035**	0.001
	داخل المجموعات	224.311	396	0.566		
	المجموع	240.210	398			

**** دالّة إحصائيّاً عند مستوى دلالة (0.01)**

تشير النتائج الواردة في جدول (18.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة

($\alpha \leq 0.05$) بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض، حيث كانت قيمة الدّلالة الإحصائيّة المحسوبة للدرجة الكلية للدور التنموي لتسجيل الأراضي (0.001)، وهي أصغر من مستوى الدّلالة (0.05) ودالّة إحصائيّاً. كذلك ظهرت فروق في دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاجتماعية، وفي التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض، وبهذه النتيجة ترفض الفرضية الصفرية السادسة وتقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود فروق في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض.

واستخدم اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق، لإيجاد مصدر الفروق في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض، وذلك كما هو واضح من خلال الجدول (19.4).

جدول (19.4): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في متوسطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض

المتغير	المقارنات	المتوسط الحسابي	متوسطة	قليلة
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاجتماعية	عالية	3.07	0.15	0.69*
	متوسطة	2.92	-----	0.54*
	قليلة	2.38	-----	-----
دور تسجيل الأراضي في التنمية الاقتصادية	عالية	3.09	0.14	0.70*
	متوسطة	2.95	-----	0.56*
	قليلة	2.39	-----	-----
الدرجة الكلية للدور التنموي	عالية	3.08	0.15	0.69*

المتغير	المقارنات	المتوسط الحسابي	متوسطة	قليلة
لتسجيل الأراضي للنساء	متوسطة	2.93	-----	0.54*
	قليلة	2.39	-----	-----

* الفرق في المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول (19.4) أن الفروق في درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض، كانت بين النساء اللواتي أرضهن ذات حيوية (عالية) و(متوسطة) من جهة وبين اللواتي أرضهن ذات حيوية (قليلة) من جهة أخرى، لصالح اللواتي أرضهن ذات حيوية (عالية) و(متوسطة)، اللواتي كان الدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) عندهن أفضل.

7.4.4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

لفحص الفرضية السابعة، حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي، كما هو موضح في الجدول (20.4):

جدول (20.4): يبين الأعداد والمتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي

المتغير	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التحديات والمعيقات	ثانوي أو أقل	231	3.88	0.47

المتغير	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التي تواجه تسجيل الأراضي	دبلوم	87	3.86	0.44
	بكالوريوس	70	4.00	0.45
	دراسات عليا	11	4.11	0.47
	المجموع	**399**	**3.90**	**0.46**

يتضح من الجدول (20.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسّطات الحسابيّة لدرجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي. وللتحقق من دلالة الفروق، استخدم اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA)، كما هو موضح في الجدول (21.4):

جدول (21.4) نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA) للتعرف إلى الفروق بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي

المتغير	مصدر التّباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدّلالة الإحصائيّة
التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي	بين المجموعات	1.362	3	0.454	2.147	0.094
	داخل المجموعات	83.529	395	0.211		
	المجموع	84.891	398			

تشير النتائج الواردة في جدول (21.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث كانت قيمة الدّلالة الإحصائيّة المحسوبة للدرجة الكلية للتحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي (0.094)، وهي أكبر من مستوى الدّلالة (0.05) وغير دالّة إحصائيّاً. وبهذه النتيجة تقبل الفرضية الصفرية السابعة.

8.4.4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل.

لفحص الفرضية الثامنة، حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل، كما هو موضح في الجدول (22.4):

جدول (22.4): يبين الأعداد والمتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل

المتغير	مستوى الدخل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي	منخفض	71	4.00	0.42
	متوسط	310	3.89	0.47
	مرتفع	18	3.85	0.43
	المجموع	**399**	**3.90**	**0.46**

يتضح من الجدول (22.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسّطات الحسابيّة لدرجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل. وللتحقق من دلالة الفروق، استخدم اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA)، كما هو موضح في الجدول (23.4):

جدول (23.4) نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA) للتعرف إلى الفروق بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل

المتغير	مصدر التّباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدّلالة الإحصائيّة
التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي	بين المجموعات	0.769	2	0.384	1.809	0.165
	داخل المجموعات	84.122	396	0.212		
	المجموع	84.891	398			

تشير النتائج الواردة في جدول (23.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل، حيث كانت قيمة الدّلالة الإحصائيّة المحسوبة للدرجة الكلية للتحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي (0.165)، وهي أكبر من مستوى الدّلالة (0.05) وغير دالّة إحصائيّاً. وبهذه النتيجة تقبل الفرضية الصفرية الثامنة.

9.4.4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض.

لفحص الفرضية التاسعة، حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض، كما هو موضح في الجدول (24.4):

جدول (24.4): يبين الأعداد والمتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض

المتغير	حيوية موقع الأرض	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي	عالية	107	3.90	0.48
	متوسطة	246	3.89	0.45
	قليلة	46	3.99	0.49
	المجموع	**399**	**3.90**	**0.46**

يتضح من الجدول (24.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسّطات الحسابيّة لدرجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض. وللتحقق من دلالة الفروق، استخدم اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA)، كما هو موضح في الجدول (25.4):

جدول (25.4) نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA) للتعرف إلى الفروق بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض

المتغير	مصدر التّباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدّلالة الإحصائيّة
التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي	بين المجموعات	0.416	2	0.208	0.974	0.378
	داخل المجموعات	84.476	396	0.213		
	المجموع	84.891	398			

تشير النتائج الواردة في جدول (25.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض، حيث كانت قيمة الدّلالة الإحصائيّة المحسوبة للدرجة الكلية للتحديات والمعيقات التي

تواجه تسجيل الأراضي (0.378)، وهي أكبر من مستوى الدّلالة (0.05) وغير دالّة إحصائيّاً.

وبهذه النتيجة تقبل الفرضية الصفرية التاسعة.

الفصل الخامس

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

توصلت الدراسة إلى النتائج والاستنتاجات والتوصيات الآتية:

1- أن واقع تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن جاء بدرجة موافقة متوسطة، بمتوسط حسابي (2.46) ونسبة مئوية بلغت (49.2%).

وهذا يدل على أن تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية لم يرقى إلى المستوى المطلوب لحصول المرأة على حقوقها في الأرض.

بالتالي يجب العمل على توعية المواطنين بضرورة إعطاء المرأة حقوقها كاملة في الأرض التي تورث لهم.

2- أن مستوى الدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن جاء بدرجة موافقة متوسطة، بمتوسط حسابي (2.91) ونسبة مئوية بلغت (58.2%)، وقد جاء دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاقتصادية في المركز الأول بمتوسط حسابي بلغ (2.92) ونسبة مئوية بلغت (58.4%)، وجاء في المركز الثاني دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاجتماعية بمتوسط حسابي بلغ (2.90) ونسبة مئوية بلغت (58.0%).

أي أن عدم حصول المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية على حقها في تملك الأرض أدى إلى إضعاف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة بحيث كان الدور التنموي بدرجة متوسطة.

ومن أجل تجاوز هذه المشكلة يجب العمل تسريع وتيرة إنجاز تسجيل الأراضي ومضاعفة الجهود لتحقيق الهدف المرجو وهو تسوية كامل أراضي الضفة الغربية الذي يسهم في حل مشكلات ميراث المرأة.

3- أن مستوى التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن جاء بدرجة موافقة كبيرة، بمتوسط حسابي (3.90) ونسبة مئوية بلغت (78.0%).

وهذا يدل على أن تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية يواجه تحديات ومعيقات كبيرة.

لذا يجب العمل على تذليل تلك التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من خلال نشر الوعي وتثقيف الناس بضرورة حصول المرأة على حقوقها كاملة وتمكينها في المجتمع.

4- يوجد تأثير دالة إحصائياً لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية 1967-2021، حيث فسرت ما مقداره (53.7%) من تباين "التنمية". ويوجد تأثير دال إحصائياً لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية في التنمية الاجتماعية، حيث فسرت ما مقداره (52.0%) من تباين "التنمية الاجتماعية". ويوجد تأثير دال إحصائياً لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية في التنمية الاقتصادية، حيث فسرت ما مقداره (49.1%) من تباين "التنمية الاقتصادية".

نستنتج من ذلك أن إن تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية له تأثير إيجابي على التنمية 1967-2021، سواء التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية.

وهذا بدوره عامل مهم لحث الجهات المسؤولة على نشر التوعية بين المواطنين للتأكيد أن هدف تسجيل الأراضي ليس لزيادة إيرادات السلطة الوطنية فقط، وإنما لحفظ حقوق ملكيتهم لها، وإحداث التنمية في المجتمع.

5- يوجد تأثير دال إحصائياً لسعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية في (التنمية 1967-2021)، حيث فسر ما مقداره (18.5%) من تباين "التنمية"، ويوجد تأثير دال إحصائياً لسعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية في (التنمية الاجتماعية)، حيث فسر ما مقداره (16.1%) من تباين "التنمية الاجتماعية"، كما يوجد تأثير دال إحصائياً لسعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية في (التنمية الاقتصادية)، حيث فسر ما مقداره (18.4%) من تباين "التنمية الاقتصادية".

ونستنتج من ذلك أن قيمة الأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية له دور مباشر في (التنمية 1967-2021)، سواء التنمية الاجتماعية أو التنمية الاقتصادية.

وهذا يعني أن البلديات والمجالس المحلية عليها أن تقوم بتقديم الخدمات لكافة المناطق التي تديرها من شق الطرق وتعبيدها، وتمديد شبكات المياه والكهرباء وخاصة المناطق التي لا تصلها هذه الخدمات، وهذا يسهم في رفع قيمة الأراضي وزيادة التنمية في المنطقة المستهدفة.

6- وجود علاقة عكسية سالبة بين التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي وبين الدور التنموي الكلي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات، حيث بلغ معامل الارتباط للعلاقة بينهما (-.302) بدلالة إحصائية (0.001).

ويستدل من ذلك على أن الجهات المختصة بتسجيل الأراضي لم تتمكن من التغلب على التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية لغاية إعداد هذه الدراسة، وهذا بدوره أثر بشكل سلبي على الدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات.

ومن أجل تذليل هذه التحديات والمعيقات، من الضروري العمل على تعزيز الجانب القانوني لتسجيل الأراضي من خلال زيادة عدد القضاة المختصين بالتسوية وتسجيل الأراضي، وتسريع وتيرة البت في القضايا الخاصة بالتسوية، ووضع إجراءات واضحة ومدروسة بخصوص النزاعات على الأراضي في المحاكم، والحد من تحويل الأراضي التي لا تستطيع هيئة التسوية البت فيها إلى خزينة الدولة.

7- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي، لصالح اللواتي مستواهن التعليمي (دراسات عليا).

ويستنتج أن النساء الفلسطينيات ذات المؤهل العلمي (دراسات عليا) تمكنت من الاستفادة من ملكيتهن للأرض واستثمارها بالشكل الصحيح، وهذا أدى إلى نجاحهن في تنمية ذواتهن اقتصادياً واجتماعياً.

8- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 –

2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل، لصالح اللواتي مستوى دخلهن (متوسط).

ويستدل من ذلك أن تملك النساء الفلسطينيات ذوات الدخل المتوسط أسهم في تنميتهن اجتماعياً واقتصادياً أكثر من ذوات الدخل المنخفض أو الدخل المرتفع.

9- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض، لصالح اللواتي أرضهن ذات حيوية (عالية) و(متوسطة).

وهذا يعني أن النساء الفلسطينيات اللواتي يتملكن أرضاً ذات موقع حيوي (متوسط وعالي) استطعن تطوير ذواتهن أكثر من النساء اللواتي يمتلكن أرضاً موقعها الحيوي منخفض.

10- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

وهذا يدل على أن التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من (1967 – 2021) هي نفسها ولا تتغير بتغير المستوى التعليمي للمرأة الفلسطينية.

11- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل.

وهذا يدل على أن التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من (1967 – 2021) هي نفسها ولا تتغير بتغير مستوى الدخل للمرأة

الفلسطينية.

12- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض.

وهذا يدل على أن التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من (1967 – 2021) هي نفسها ولا تتغير بتغير حيوية موقع الأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

حن، حبيب. (2019). **قراءة في الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة والتحديات المصاحبة لتسوية الأراضي وتسجيلها في الضفة الغربية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

الخالدي، نسيمة. (2011). **تمكين المرأة في المنهاج المدرسي دراسة تحليلية نوعية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

الدالي، نور. (2017). **الآثار النفسية للصحة النفسية**، الموسوعة العربية الشاملة، www.mosooh.com./ tag

الرفاعي، عبير. (2015). **المرأة والتنمية والمجتمع المدني**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة.

سليمان، سلمى. (2014). **النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

العبانى، رانيا. (2015). **بعض الصعوبات التى تحول دون تمكين المرأة من المساهمة الفعالة فى عملية التنمية فى المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية فى الحد منها – دراسة من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية بالجامعات الليبية " جامعة طرابلس نموذجاً "**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة طرابلس، ليبيا.

عبد الله، نمر. (2021). التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 1(53)، 377-408.**

العجلة، مازن. (2012). المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية – المؤشرات والمحددات، **مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية**، 14(1)، 129-162.

عجوة، سائدة. (2011). **الآليات العملية لانتقال ملكية الأراضي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

كسبه، اسلام. (2016). **دور الأندية النسائية فى توعية المرأة بحقوقها الاجتماعية من منظور خدمة الجماعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.

الكندري، جاسم. (2015). **التعليم وتمكين المرأة المعيلة بدولة الكويت، دراسة حالة على مشروع الأسر المنتجة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، مصر.

مرار، شعاع، وفؤاد ريان، ونايف عابد (2010). **الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال أصالة، التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية-فلسطين**، شركة ريادة للاستشارات والتدريب، رام الله، فلسطين.

المعايطة، رويدا. (2010). **النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي** _منظمة المرأة العربية، القاهرة.

نتشه، روان. (2011). تمكين المرأة حضور السياق المغيب وإشكالية المعنى المفقود، **مجلة عالم الفكر**، 40(1)، 67-82.

نجم، منور. (2013). دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية-دراسة تحليلية للخطط والإستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، 21(3)، الجامعة الإسلامية، غزة.

هيئة تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية. (2020). قضايا تسوية الأراضي في الضفة الغربية، مجلة قضايا الأرض، 1(2)، 1-4.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Adubra, A. L. (2002). **Nontraditional Occupations, Empowerment and Women: A case of Togolese Women**, unpublished PHD, the Pennsylvania State University.

Kabeer, Naila. (2012**). Women's Economic Empowerment and Inclusive growth: Lab our Market's and Enterprise Development**, University of London.

Khan, Mohsin. (2016**).** Socio-Economic Empowerment of Women in Pakistan; Evidences from Gilgit-Baltistan, **International Journal of Asian Social Science**. 6(1), 462-471.

Khan, A. & Bibi, Z. (2011). Women's Socio-Economic Empowerment Through Participatory Approach, **Pakistan Economic and Social Review**, 49(1), 133-148

Kiran, A. (2015). **Paragraph on Women Empowerment, Its Meaning and Importance, important** India discover India with important India.

Mason, H., & Smith, L. (2003). **Women's Empowerment and Social Context: Results from five Asian countries**, Gender and Development Group.https://scholar.google.com.eg

OECD, (2011). "**Women Economic Empowerment**". Issues Paper. DAC Network on Gender Equality (GENDERNET).

Piza, C., (2016). The Effect of a Land Titling Programme on Households' Access to Credit. *Journal of Development Effectiveness*, *8*(1), 129-155.

Yami, M. and Snyder, K.A., (2016). After all, Land Belongs to the State: Examining the Benefits of Land Registration for Smallholders in Ethiopia. *Land Degradation & Development*, *27*(3), pp.465-478.

الملاحق

ملحق رقم (1): أداة الدراسة (الاستبانة)

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

الأثر التنموي لتسجيل الاراضي للنساء في الضفة الغربية

السيد/ة .... المحترم/ة

تحية طيبة:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة تهدف إلى التعرف على " **الأثر التنموي لتسجيل الاراضي للنساء في الضفة الغربية**، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة، لذا أرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة عن فقرات هذه الاستبانة، علماً بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها تتمتع بالسرية التامة، وهي لأغراض البحث العلمي فقط.

وشكراً لحسن تعاونكم

إعداد الطالبة: فلسطين اقنيبي

القسم الأول: معلومات عامة

الرجاء وضع إشارة (✓) في داخل المربع الذي ينطبق 1عليكم:

المستوى التعليمي:	ثانوي أو أقل ☐	دبلوم ☐	بكالوريوس ☐	دراسات عليا ☐
مستوى الدخل:	منخفض ☐	متوسط ☐	مرتفع ☐	مرتفع جداً ☐
طريقة تملك الحيازة (الأرض):	بالميراث ☐	بالشراء ☐	بالوصية ☐	الهبة ☐
صلة القرابة مع الزوج/ للمتزوجات:	لا يوجد ☐	يوجد ☐: نوعها (.....)		
رب الأسرة:	الزوج ☐	الزوجة ☐	غير ذلك أذكره:	

مهنة رب/ة الأسرة:	مزارع ☐	عامل ☐	موظف ☐	غير ذلك ☐
حيوية موقع الأرض:	عالية ☐	متوسطة ☐	قليلة ☐	
قيمة متوسط السعر المتعارف علي للمتر المربع للأرض التي أمتلكها بالدينار الأردني: (.....) دينار أردني.				
هل لديك سند ملكية باسمك؟	نعم ☐	لا ☐		

نوع سند ملكية ارضك:	التسوية الأردنية ☐	الطابو العثماني ☐	الانتداب البريطاني ☐	الطابو الفلسطيني ☐
هل لديك معرفة في ألية تسجيل الاراضي في الدوائر الرسمية؟			نعم ☐	لا ☐
إذا كانت الاجابة نعم ما هو مصدر معرفتك في مجال تسجيل الأراضي: من خلال			الاقارب ☐	المؤسسات ☐
	الدوائر الرسمية المختصة ☐	وسائل الاعلام المختلفة ☐		غير ذلك ☐

في حال عدم حصولك على حقك في الأرض بالميراث ، ما هو سبب ذلك

أنكر بقية الورثة حقي في الميراث

تنازلت عن حقي في الميراث لصالح إخواني بالتراضي

أخذت ميراثي على شكل نقود بدلاً من أرض.

بماذا تستخدمي الأرض التي تملكينها؟

الزراعة: النباتات والمحاصيل

المواشي: الزراعة والرعي

الزراعة المختلطة: الزراعة والمواشي

لأغراض تجارية

لأغراض صناعية

لأغراض السكن

منذ أن حصلتي على سند تسجيل للأرض الخاصة بكِ، ما الذي تغير على طريقة تصرفك بالأرض؟

اكتسبت حق الوصول المادي إلى الأرض التي أستخدمها

تمكنت من البدء باستخدام الأرض للأغراض الزراعية

تمكنت من تحقيق دخل لنفسي بشكل مستقل عن أفراد الأسرة الآخرين

جميع ما ذكر سابقاً

لم يتغير شيء عمليًا

القسم الثاني: مؤشرات تسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وأثرها التنموي (1967– 2021) "الأنظمة والإجراءات، التحديات والمعيقات

الرجاء وضع إشارة (✓) في العمود المناسب أمام كل فقرة من الفقرات التالية:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
أولاً: تسجيل الأراضي في الضفة الغربية						
.1	المراحل التي مرّ بها مشروع التسوية كانت بطيئة					
.2	وجود تفاعل للسكان المحليين مع تسوية الأراضي					
.3	زاد مشروع تسوية الأراضي من قيمة الأرض					
.4	عمل مشروع التسوية على زيادة أمن الحيازة وحفظ الملكية					
.5	عمل مشروع التسوية على تقليل النزاعات حول ملكية الأرض					
.6	زاد مشروع التسوية من وتيرة البناء في أطراف المدن					
.7	أثرت التسوية على الاستثمار في تحسين ظروف المساكن والممتلكات					
.8	ساعد مشروع التسوية على الاستثمار في البنية التحتية مثل شق طرق وشوارع جديدة وغيرها					
.9	ساعد مشروع التسوية في زيادة حجم المساحات الزراعية والنشاط الزراعي في المنطقة					
.10	ساعد مشروع التسوية في تطوير إمدادات الخدمات الأساسية (مياه، وكهرباء، مجاري، هاتف، انترنت، وغيرها)					
.11	أنا على دراية أن امتلاك الأرض هو من الأصول المالية والاجتماعية المهمة					
.12	انا على دراية بالإجراءات القانونية والرسمية التي يتعين على اتباعها للحصول على حقوق ملكية الأرض					
.13	تقدم المؤسسات الفلسطينية المتعلقة بتسجيل الأراضي إرشادات كافية للنساء لتسجيل الأراضي					
.14	يتم تطبيق قوانين وراثة الأرض في الممارسة العملية					
الدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات						
أولاً: دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاجتماعية						
.1	يمكّن تسجيل الأراضي المرأة من الحضور والتواجد وحرية الممارسة الاجتماعية					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.2	يساعدها على المشاركة في النشاطات النسوية					
.3	يقلّل من النزاعات داخل الأسرة					
.4	يساعدها على زيادة علاقاتها الاجتماعية مع الآخرين					
.5	يساعد في رفع مكانتها الاجتماعية بين صديقاتها					
.6	يؤدي إلى زيادة تقدير أفراد عائلتها لها					
.7	يعزز ثقتها بنفسها					
ثانياً: دور تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في التنمية الاقتصادية						
.8	يساعدها في تلبية احتياجات أسرتها المادية					
.9	يساعدها على تحسين نوعية غذاء أسرتها					
.10	يمكنها من اقتناء أملاك ومقتنيات خاصة بها					
.11	يوفر لأفراد أسرتها عيشة كريمة					
.12	يقلل من أعمالها الإضافية من أجل الحصول على المال					
.13	يساعدها في تخفيف مشكلة الفقر لدى أسرتها					
.14	يساعدها في الحصول على الاستقلال المادي					
.15	يساعدها في فتح مشروع صغير لزيادة دخل أسرتها.					
التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي						
.1	العبء المالي على الأهالي بسبب رسوم المسح					
.2	رفض الأهالي المشاركة في مشروع تسوية الأراضي لتخوفهم من دفع ضريبة الأملاك بعد التسجيل					
.3	غياب قانون أو نظام فلسطيني واضح يلائم الوضع الراهن في فلسطين دون خلق تعقيدات جديدة متعلقة بحماية الأراضي في مناطق (ج)					
.4	غياب عدد كبير من أصحاب قطع الأراضي وعدم حضورهم للادعاء بأراضيهم					
.5	عدم تعاون بعض الأهالي أثناء عملية المسح					
.6	وجود نسبة من أصحاب الأراضي المغتربين خارج فلسطين					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.7	ضعف إمكانية تطبيق المشروع في مناطق "ج" أو تلك القريبة من جدار الفصل العنصري					
.8	وجود خلل في أسماء المالكين للأراضي					
.9	وجود خلل في مساحات الأراضي					
.10	فقدان السكان لأوراق الملكية للأرض					
.11	تخوف السكان من تحويل الكثير من الأراضي إلى خزينة الدولة بسبب تعقيدات البت فيها					
.12	نسبة قليلة من النساء قمن بالمطالبة بحقوقهن الإرثية بسبب التوعية من خلال المؤسسات عبر معرفة النساء بحقوقهن الإرثية					
.13	حرمان النساء من حقهن في الميراث					
.14	العادات والتقاليد في مجتمعنا الفلسطيني					
.15	سيطرة الرجال في مجتمعنا على حيازة الاراضي					
.16	عدم معرفة النساء بأنظمة واجراءات تسجيل الاراضي					
.17	المماطلة في القضايا الخاصة بقضايا الميراث					
.18	رضوخ النساء لتهديدات الاخوة					
.19	يعتبر اللجوء إلى القضاء في الكثير من الحالات اخر خيارات المرأة لتحصيل حقها في الميراث					

وشكراً لتعاونكم

ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	مكان العمل
1	د. معتز أبو زر	سلطة الاراضي
2	د. حسين عيسة	جامعة بير زيت
3	د. محمد سليميه	مركز أبحاث الاراضي

فهرس الجداول

الجدول (1.3): يوضح عدد النساء المالكات في المناطق التي تمت فيها تسوية وتسجيل الأملاك في الضفة الغربية.....42

الجدول (2.3): حجم العينة المحسوبة من مجتمع الدراسة باستخدام معادلة ستيفن ثومبسون.....43

الجدول (3.3): خصائص أفراد العينة الديموغرافية.....43

الجدول (4.3): الأعداد والنسب المئوية لأسباب عدم حصول المرأة على حقها في الأرض بالميراث 45

الجدول (5.3): الأعداد والنسب المئوية لاستخدامات الأرض المملوكة من قبل المرأة 45

الجدول (6.3): الأعداد والنسب المئوية للتغير على طريقة تصرف المرأة بالأرض بعد حصولها على سند تسجيل الأرض.....46

الجدول (7.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال. 48

الجدول (8.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال، وارتباط كل فقرة مع الدرجة الكلية للأداة.....49

الجدول (9.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال. 50

الجدول (10.3): معاملات الثبات لاستبانة تسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وأثرها التنموي (1967– 2021) "الأنظمة والإجراءات، التحديات والمعيقات 51

الجدول (11.3): فئات المتوسطات الحسابية لتحديد درجة الموافقة على تسجيل الاراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وأثرها التنموي (1967– 2021) "الأنظمة والإجراءات، التحديات والمعيقات 53

الجدول (1.4): التحليل الوصفي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن، مرتبة تنازلياً حسب الأهمية النسبية.....55

الجدول (2.4): التحليل الوصفي للدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن، مرتبة تنازلياً حسب الأهمية النسبية 57

الجدول (3.4): التحليل الوصفي للتحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية من وجهة نظرهن، مرتبة تنازلياً حسب الأهمية النسبية.....59

الجدول (4.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية (1967– 2021) 61

الجدول (5.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية الاجتماعية.....63

الجدول (6.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية الاقتصادية.....64

الجدول (7.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية على التنمية (1967– 2021) 66

الجدول (8.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير سعر المتر المربع للأرض التي تملكها المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية على التنمية الاجتماعية 67

الجدول (9.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية على التنمية الاقتصادية.....69

الجدول (10.4): يبين نتائج معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) والدور التنموي لتسجيل الأراضي للنساء الفلسطينيات. 71

جدول (11.4): يبين الأعداد والمتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي.....72

جدول (12.4) نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA) للتعرف إلى الفروق بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي.....73

جدول (13.4): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في متوسطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي 74

جدول (14.4): يبين الأعداد والمتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل 75

جدول (15.4) نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA) للتعرف إلى الفروق بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل 76

جدول (16.4): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في متوسطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل 77

جدول (17.4): يبين الأعداد والمتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي (الأنظمة والإجراءات) لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض 78

جدول (18.4) نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA) للتعرف إلى الفروق بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض 79

جدول (19.4): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في متوسطات درجات النساء الفلسطينيات للدور التنموي لتسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض 80

جدول (20.4): يبين الأعداد والمتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي.....81

جدول (21.4) نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA) للتعرف إلى الفروق بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير المستوى التعليمي 82

جدول (22.4): يبين الأعداد والمتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل 83

جدول (23.4) نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA) للتعرف إلى الفروق بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير مستوى الدخل 84

جدول (24.4): يبين الأعداد والمتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لدرجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض 85

جدول (25.4) نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي (ANOVA) للتعرف إلى الفروق بين متوسّطات درجات النساء الفلسطينيات في التحديات والمعيقات التي تواجه تسجيل الأراضي لهن في الضفة الغربية من (1967 – 2021) تعزى لمتغير حيوية موقع الأرض.....85

فهرس الملاحق

ملحق رقم (1): أداة الدراسة (الاستبانة) 98

ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين 103

فهرس المحتويات

الإهداء .....
إقرار ..... أ
الشكر والتقدير .....ب
ملخص الدراسة .....ت
Abstract..... ج

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة..... 1

1.1 مقدمة 1
2.1 مشكلة الدراسة 2
3.1 أسئلة الدراسة 3
4.1 أهداف الدراسة 4
5.1 أهمية الدراسة 6
6.1 فرضيات الدراسة..... 6
7.1 حدود الدراسة 8
8.1 مصطلحات الدراسة 8
9.1 نموذج الدراسة 9

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....10

1.2 الإطار النظري 10
1.1.2. مفهوم التسوية 10
2.2 عمليات التسوية التي تمت في فلسطين.....10
1.2.2. نظام تسجيل الأراضي: 11
2.2.2. تطور نظام تسجيل الأراضي:.....12
3.2 إجراءات تسوية الأراضي 15
4.2 الآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية لتسوية الأراضي 15
1.4.2. الاستثمار في تحسين المساكن والممتلكات: 20
2.4.2. الاستثمارات الإنتاجية:.....20
3.4.2. الصفقات التجارية وتكاليف الوصول إلى المعلومات: 21
4.4.2. دخل الأسرة والعمالة وحركة العمالة:.....22
5.4.2. تكاليف تسجيل الأراضي:.....24

6.4.2. الإيرادات العامة: 25
7.4.2. الاستثمار في البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة: 26
8.4.2. تسوية الأراضي في فلسطين في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية: 27
9.4.2. تمكين المرأة 29
1.9.4.2. التمكين الاقتصادي للنساء 29
2.9.4.2. التمكين الاجتماعي للنساء 30
5.2 الدراسات السابقة 32
1.5.2. الدراسات العربية: 32
2.5.2. الدراسات الأجنبية 36
3.5.2. التعقيب على الدراسات السابقة: 39

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات 41

1.3 منهج الدراسة 41
2.3 مجتمع الدراسة 41
3.3 عينة الدراسة 43
4.3 أداة الدراسة 47
5.3 صدق أداة الدراسة 47
1.5.3. صدق البناء لأداة الدراسة: 48
2.5.3. الثبات: 51
6.3 تصحيح أداة الدراسة 52
7.3 إجراءات الدراسة: 53
8.3 الأساليب الإحصائية 53

الفصل الرابع: نتائج الدراسة 55

الفصل الخامس: النتائج والاستنتاجات والتوصيات 87

المصادر والمراجع 93
أولاً: المراجع العربية 93
ثانياً: المراجع الأجنبية 95
الملاحق 97
فهرس الجداول 104

فهرس الملاحق **108**
فهرس المحتويات **109**